



مركز الدراسات المعرفية



جامعة عين شمس — كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

مؤتمر
"التحديث والتغيير في مجتمعاتنا تقييم للتجاري واستكشاف
الآفاق"

دار الضيافة- جامعة عين شمس
من ٧-٨ إبريل ٢٠٠٨ م

قائمة بأسماء السادة المشاركون في المؤتمر

(الأسماء مرتبة أبجدياً)

١. أ.د. إبراهيم بيومي غانم- الخبير الأول بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
٢. أ.د. إجلال حلمي- أستاذ علم الاجتماع كلية الآداب قسم الاجتماع- جامعة عين شمس.
٣. أ.د. أحمد زايد- أستاذ علم الاجتماع وعميد كلية الآداب جامعة القاهرة.
٤. أ.د. ثروت إسحاق- أستاذ الأنثروبولوجيا كلية الآداب- جامعة عين شمس.
٥. أ.د. جمال الطحاوي- أستاذ علم الاجتماع ووكيل كلية الآداب- جامعة المنيا.
٦. فضيلة الشيخ جمال قطب- من علماء الأزهر الشريف.
٧. أ.د. حنان عبد المجيد- كلية الإعلام- جامعة القاهرة.
٨. أ.د. رباب الحسيني- خبير أول بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
٩. أ.د. صالح سليمان- مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة عين شمس.
١٠. أ.د. عصام عبد الله- أستاذ الفلسفة- قسم الفلسفة كلية الآداب - جامعة عين شمس.
١١. أ.د. على جلي- أستاذ علم الاجتماع- كلية الآداب جامعة الإسكندرية.
١٢. أ.د. على ليلة- أستاذ علم الاجتماع قسم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة عين شمس.
١٣. أ.د. فاطمة القليني- أستاذ علم الاجتماع الإعلامي ورئيس قسم الاجتماع- كلية البنات- جامعة عين شمس.
١٤. أ.د. فائزة يوسف- أستاذ علم النفس معهد الطفولة- جامعة عين شمس.
١٥. أ.د. مجدي حجازي- أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة، وعميد كلية العلوم الاجتماعية جامعة السادس من أكتوبر.
١٦. أ.د. محمد سعيد عبد المؤمن- أستاذ اللغات الشرقية كلية الآداب- جامعة عين شمس.
١٧. أ.د. محمد عبد الشفيق- أستاذ علم الاقتصاد والسياسة، والمستشار بمعهد التخطيط القومي.
١٨. أ.د. محمد هريدي- أستاذ اللغات الشرقية عميد كلية الآداب السابق جامعة عين شمس.
١٩. أ.د. محمود الحنطور - أستاذ مساعد علوم القرآن كلية التربية- جامعة عين شمس.
٢٠. أ.د. محمود الكردي- أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة، والبحرين.
٢١. أ.د. محمود شعبان- خبير أول بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
٢٢. أ.د. مصطفى خلف- أستاذ علم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة أسيوط.
٢٣. أ.د. نجلاء راتب- أستاذ مساعد علم الاجتماع- كلية الآداب جامعة بنها.

المحتويات

الصفحة

- ٦ استكشاف التطور الحضاري العربي - الإسلامي - الأستاذ الدكتور محمد عبد الشفيق
- ٧ التحديث المعادي للبنية "قراءة في خطاب الليبرالية الجديدة" - د. صالح سليمان
- ١١ رؤية جديدة للمشروع العلماني: في تحديث المجتمع العربي - د. عصام عبد الله
- ١٥ التعليم والحداثة **Education and Modernity** - أ.د. أحمد زايد
- ١٧ تكنولوجيا التعليم و تحديث المجتمع العربي - أ.د. إجلال إسماعيل حلمي
- ١٨ اللغة العربية وهوية المجتمع في عصر العولمة - د. محمود محمد الحنطور
- ٢٠ التغيرات العالمية والعربية المعاصرة وانعكاسها على تنشئة الطفل العربي وأساليب مواجهتها - أ.د. فايزة يوسف عبد المجير
- ٢٣ ثقافة الاستهلاك وتحديث العالم العربي - أ.د. أحمد مجدي حجازي
- ٢٤ قابلية الشخصية المصرية للتحديث "تحليل للواقع واستكشاف لأفاق المستقبل" - د. نجلاء راتب
- ٢٥ الآثار السلبية لمضامين شبكة المعلومات الدولية على ثقافة الشباب وعملية التحديث - د. فاطمة يوسف القليني
- ٢٨ تحديات التحديث ومؤسسة الدعوة - فضيلة الشيخ جمال قطب
- ٣١ تجديد التراث لقيادة التحديث في المجتمع المصري: دراسة لاتجاهات عينة من النخبة الفكرية نحو الموروث الثقافي - د. حنان محمد عبد المجيد إبراهيم
- ٣٣ دور رأس المال الديني في تحديث المجتمع العربي - د. علي ليلة
- ٣٥ الأصول الثقافية لتجربة الحداثة التركية - أ.د. محمد هريدي
- ٣٦ تجربة التحديث الإيرانية تحويل العقائد إلى رأسمال - أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
- ٣٩ التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية؛ أضواء ودروس - أ.د. علي جلي
- ٤١ محددات السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري: رؤية تقويمية - د. رباب الحسيني

- ٤٣ **التحضر والاستبعاد الاجتماعي في مصر Urbanization and Social Exclusion in Egypt** - أ.د. مصطفى خلف عبد الجواد
- ٤٥ الأحياء العشوائية تعبير عن التحضر المشوه في العالم العربي - أ.د. ثروت إسحاق
- ٤٧ التحولات المجتمعية وتغير منظومة القيم بالمجتمع - د. جمال إسماعيل الطحاوي
- ٤٨ الثقافة الحضرية وقابلية التحديث بالمجتمعات العربية - أ.د. محمود فهمي الكردي
- ٥٠ مكافحة الفساد بين القانون ومتطلبات تنمية المجتمع العربي: نحو إطار قانوني فاعل لتحقيق التنمية وحقوق الإنسان - د. محمود بسطامي شعبان
- ٥١ المبادئ العامة لمرجعية التحديث في المجتمع الإسلامي المعاصر - د. إبراهيم البيومي غانم

ملخص بحث

استكشاف التطور الحضاري العربي - الإسلامي

(نحو بديل مفهومي للتحديث على النمط الغربي)

المحور الأول : (متغيرات وإشكاليات التحديث في مجتمعاتنا)

الأستاذ الدكتور محمد عبد الشفيق

تقوم الفكرة الرئيسية للورقة المقترحة على أن هناك فروقا جوهرية بين مسار التطور التاريخي - الحضاري لكل من : الغرب، من جهة أولى، والعالم الإسلامي بما فيه الوطن العربي، من جهة ثانية؛ وأن هذه الفروق توجب النظر في تبني مفهوم بديل للتحديث على النمط الغربي ، و الذي تم اتخاذه - بصورة عامة - دليلا للعملية التنموية والتطورية في الدول العربية والإسلامية الجديدة.

ويمكن القول إن مسار التطور التحديثي الغربي قام بصفة عامة على الدعائم التالية:

١ - من الوجهة السياسية: العلمانية، والليبرالية، واستطالة السيادة القومية.

٢ - من الوجهة الاقتصادية: الملكية الخاصة الرأسمالية، وهيمنة (المشروع) الخاص ضمن ما يسمى باقتصاد السوق، مع دور مقيد للدولة.

٣ - من الوجهة الاجتماعية: التضاد الطبقي، والتضاد على صعيد النوع الاجتماعي (الرجل والمرأة).

٤ - من الوجهة الثقافية : الانفصال بين العالم السياسي والعالم العقيدي-الديني.

وفي ضوء التحليل النقدي للمقومات السابقة، في حدود سياقها التاريخي الغربي الخاص، تحاول الورقة المقترحة الحث على النظر في محاولة تقديم بديل مفهومي يتسق مع السياق التاريخي الخاص بالدائرة الحضارية العربية-الإسلامية-وذلك على الصُّعد التالية: نظام الملكية، والعلاقة بين الدين والحياة الاجتماعية والسياسية، والصلة بين الرجل والمرأة، وعلاقة الفرد والجماعة بالسلطة العامة.

وحرري بنا التأكيد على أن الورقة لن تقدم تحليلا تفصيليا لموضوعها، وإنما غاية ما يمكن أن تسهم به من رؤية هو محاولة الإجابة الموجزة على تساؤل مركز يشكل بلورة لموضوعها المركزي:

لماذا ينبغي أن ينجز العالم الإسلامي والوطن العربي تطوره الحضاري بطريقة تختلف عما فعل الغرب - استهداء بمقولة (استئناف التطور الحضاري)..؟

التحديث المعادي للبنية "قراءة في خطاب الليبرالية الجديدة"

د. صالح سليمان

رغم أن ظهور الليبرالية في العالم العربي يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فإنها كحركة فكرية لم تستطع أن تحقق تأثيراً مُتجذراً في الواقع العربي المعاصر. ومن اللافت للنظر هنا أنه على الرغم من الجوانب التنويرية الهائلة المرتبطة بهذا التيار الفكري، فإنه لم يستطع أن يؤسس له قاعدة شعبية واسعة تكفل له النجاح والتأثير والاستمرار. ورغم صدق نوايا الكثير من المرتبطين بهذا التوجه الليبرالي الأول فإن أفكارهم تأسست بالأساس إلى معاداة البنية والاصطدام الحاد بها، وربما في أحيان كثيرة نبذ الكثير من الأسس والقواعد اللازمة والمحددة لها. ومن اللافت للنظر هنا أن التيار الليبرالي يعيد طرح نفسه مرة أخرى بشكلٍ باهت وضعيف ومبتذل من خلال كتابات ما يطلق عليهم الآن الليبراليون الجدد، والذين ظهرت كتاباتهم من خلال كتاب شاكر النابلسي، والذي يعتبره الكثيرون بياناً لليبرالية الجديدة في المنطقة. وتحاول ورقة العمل الحالية الوقوف عند أهم ملامح خطاب الليبرالية الجديدة، والجوانب المختلفة التي يركز عليها هذا الخطاب، مع محاولة المقارنة بين طبيعة التحديث المرتبطة بالليبرالية الجديدة، مقارنة بليبرالية الأسلاف السابقين. تنطلق الليبرالية الجديدة من منطلقات فكرية تؤكد من خلالها على أهمية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والأقليات في العالم العربي، كم أنها تدين الإرهاب وتدعو لضرورة حدوث مصالحه مع العالم الغربي والاستفادة من التقدم الحضاري المرتبط به. وبشكل عام يمكن القول بعدم وجود تيار محدد يمكننا أن نطلق عليه بدرجة كبيرة من النقاء "الليبرالية الجديدة" لكن ما يمكن قوله هو وجود متصل يبدأ بالاتجاهات الليبرالية المتطرفة في عداتها للبنيات السياسية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالعالم العربية والإسلامي، وينتهي بتلك الاتجاهات التي تبغي التحقق الديمقراطي في المنطقة مع الحفاظ على الهويات الوطنية الخاصة بالمنطقة، وما بين الطرفين هناك اتجاهات كثيرة ومتنوعة التوجهات والمشارب الفكرية والأيدولوجية. وفيما يلي سوف نرصد أهم الملامح الخاصة بالليبرالية الجديدة في العالم العربي:

- تبدو كل التيارات الفكرية الأخرى، إسلامية أو قومية أو شيوعية أو ناصرية خارج التاريخ، حيث يحل الليبراليون الجدد فوق الجميع، بوصفهم ملاك التاريخ، وصانعي الحقائق المطلقة والصحيحة.
- لا تمنحنا الليبرالية الجديدة رحابة الفكر وأبعاده الجدلية المختلفة، لذلك فإنه ينطبق عليها العيوب نفسها المرتبطة بالحركات والتنظيمات والأحزاب السياسية المختلفة في العالم العربي، من حيث تسفيه الآخرين والتقليل من شأنهم، والهيمنة والاستبداد وتوريث السلطة، والإدعاءات المتواصلة بالنقاء والزهد والعمل من أجل إعلاء راية الحرية والمساواة بين المواطنين.

- حينما يغيب التاريخ من ناحية، وتهيمن الشعارات والادعاءات من ناحية أخرى، يمكن لليبراليين الجدد أن يقفروا بنا من مفهوم لآخر، ومن تحليل لآخر بدون رابط حقيقي يجمع فيما بينهم، وبدون ناظم موضوعي يساعد القارئ على الإمساك بطبيعة الواقع الاجتماعي وتحولاته المختلفة.

- يمنحنا الليبراليون الجدد حالة من التفاؤل اللغوي بعيدا عن تعقيدات الواقع وفهمه الحقيقي، حيث تستند الليبرالية الجديدة في مرجعيتها ومبادئها وأفكارها إلى المبادئ والأفكار والأطروحات الغربية، بدون أن تطرح أي أفكار تستند في بعض جوانبها إلى الواقع العربي المعاصر، وتحليلاته التاريخية المختلفة، وإلى طبيعة المشكلات والتحديات التي تواجهه.

- تلعب الليبرالية الجديدة موقفها الواضح والعدواني والفج من الدين في المجتمعات العربية، والمقصود بالدين هنا الدين الإسلامي وليس غيره، فلا يستطيع الليبراليون الجدد سواء أكانوا مسلمين أو من أبناء الأقليات الدينية العربية الأخرى الاقتراب من المسيحية أو اليهودية. وفي هذا السياق، يعتمد بيان الليبراليون الجدد على نشر حالة من الهلع والتخويف والترهيب بين صفوف القراء العرب، محورها الرئيس أننا كعرب نعيش حالة من حالات محاكم التفتيش الإسلامية، وأن الإنسان العربي ليس له من حديث سوى عن الدين، وأنه في سبيل ذلك يحمل سلاحه ويمارس عنفه الدموي الموجه ضد الآخرين ممن يخالفونه المشارب والتوجهات والاعتقاد.

- تركز الليبرالية الجديدة على ضرورة الوعي بآليات الحداثة الغربية والأخذ بها، ومحاولة الاستفادة منها في نقد كل ما هو مقدس وتراثي وأخلاقي، فكل ما في المجتمع قابل للتحليل والتفسير والتأويل. ورغم صعوبة قبول هذا المنطق بإطلاق، حيث لكل مجتمع، منذ بدأ الخليقة وحتى الآن، مقدساته وتراثه وأخلاقياته، فإن اللافت للنظر هنا أن الليبرالية الجديدة تبدأ من حيث انتهى الآخرون، بما يشبه القطيعة المعرفية والمجتمعية المطلقة للأوضاع السائدة في العالم العربي.

- يمثل الماضي العربي والإسلامي عبئا نفسيا على الليبرالية الجديدة، وربما لا توجد حركة فكرية في العالم العربي، إذا جاز وصف الليبراليين الجدد بأنهم حركة فكرية، تعادي الماضي، وبالتبعية التاريخ، مثلما هو الحال مع الليبراليين الجدد. وتنبع معاداة الماضي الواضحة من جانب الليبراليين الجدد من عدة أسباب، أولها أن الليبراليين الجدد يرفضون تماما أي حديث عن الحضارة الإسلامية ودورها في التاريخ البشري، والحديث عنها بما لها وبما عليها، شأنها في ذلك شأن أي حضارة من حضارات التاريخ البشري منذ بدء الخليقة وحتى الآن. وثانيها أنهم من غير الدارسين والمتخصصين في هذا الماضي، لذلك فإنهم يجدون من الصعوبة عليهم التعامل معه وتناوله بالنقد والتحليل مقارنة بالحاضر الذي تتضح فيه بعد المسافة بين واقعنا الحضاري المتخلف وبين واقع المجتمعات الغربية المتقدمة. والهدف من وراء هذه الصورة السوداوية الدموية، وفقا لبيان الليبراليين الجدد أكثر دهاء وخبثا، حيث يتمثل في ضرورة أن يتخلى العرب تماما عن ماضيهم ويرتمون في أحضان الهيمنة الغربية، الأمريكية

بالأساس. وثالثها تحمل معاداة الماضي ونبذته ونسيانه، ليس التعامل النقدي مع الحاضر والتوجه نحو المستقبل كما يدعي الليبراليون الجدد، ولكن القبول بالحاضر، والتعايش معه ومع هزائمه العديدة في العراق وأفغانستان، وقبل كل ذلك في فلسطين.

واللافت للنظر هنا أن العالم العربي يواجه، ربما لأول مرة وبمثل هذا الحجم، هجوما خارجيا من قبل أقالام تصف نفسها بالعربية، وتدعي الانتماء لبلاد عربية بعينها. واللافت للنظر أيضا أن حجم العداء والكرهية الموجهان للعالم العربي من قبل هذه الأقالام يتجاوز في معظم الأحيان حجم العداء والكرهية الذي تنطوي عليه الأقالام الغربية التي يتصف الكثير منها بالموضوعية وبالتعتقل، وفي أحيان غير قليلة بالتزاهة. وهو الأمر الذي يستدعي الوقوف عند ملامح خطاب هؤلاء الكتاب وعلى توجهاتهم الاجتماعية والسياسية من ناحية، ومحاولة رصد حجم تأثيراتهم في العالم العربي من ناحية أخرى.

١ - معظم هذه الأقالام من المهاجرين العرب إلى أمريكا وأوروبا منذ سنوات طويلة، وهو الأمر الذي يكشف عن انقطاع زمني ومعيشي وحضاري مع أوطانهم التي انطلقوا منها، ناهيك عن نتاجاتهم من أبناء الجيل الثاني والثالث والرابع، حيث تتمثل وسيلة المعرفة شبه الوحيدة عن أوطانهم فيما يصلهم من كتابات سواء في صورتها الغربية أو في صورتها العربية الناقدة والكارهية في أغلب الأحيان. ساعدت الإنترنت أيضا على التواصل بين بعض كتاب الداخل المنطويين على نزعات الكراهية لأوطانهم وبين كتاب الخارج، بحيث أصبح كتاب الداخل مجرد مرآة مشوهة غالبا لما يحدث في أوطانهم.

٢ - يلفت النظر هنا محدودية عدد ما يسمى بالليبراليين الجدد سواء من أصحاب جوازات السفر الشنائية أو الثلاثية، أو من هؤلاء الكارهين الغلبة الذين مازالوا يحوزون على جواز سفر عربي وحيد، قياسا لحجم الانتشار الهائل والضخم لهم عبر وسائل الإعلام المختلفة، وبشكل خاص عبر الإنترنت. فعلى الموقع الخاص بما يسمى بالليبراليين الجدد ما يشير إلى أن عدد الموقعين على ما يسمى ببيان الليبراليين الجدد قد وصل إلى الثلاثة آلاف فرد، ونقول نحن لنفرض أن العدد وصل إلى المائة ألف هل يعني ذلك أنهم يعبرون عن الشارع العربي وتياراته الغالبة، ولنفرض أن العدد وصل إلى المليون، هل يعطيهم هذا الحق في محاكمة العرب والتحدث باسمهم.

٣ - يتجاهل ما يسمى بالليبراليين الجدد، وهم المقيمون في الغرب والمطلعون على تراثه الحضاري، أن تغيير المجتمعات لا يتم هكذا بشكل نخوي بحت، وعبر مجموعة من المقالات المتناثرة هنا وهناك، وعبر استعداد الآخر الغربي ضد أوطانهم. من الممكن أن تحدث كتاباتهم، تحت وطأة الضعف العربي الراهن، بعض خربشات التغيير الفوقية المتخيلة، لكنه ذلك النوع من التغيير العابر، الذي يترك بعض

البثور على الجلد، أكثر مما يتجاوز ذلك إلى اللحم والعظم. فهم يتخيلون أن العالم العربي يمكن أن يتغير من خلال الإنترنت، ومواجهة المقدس والديني، وتغيير الأنظمة الحاكمة.

٤ - وطالما أن خطاب ما يسمى بالليبراليين الجدد يركز منذ بداية ظهوره وحتى الآن على التجاهل وغض الطرف عن الظروف الاجتماعية والتاريخية التي مرت وتمر بها المجتمعات العربية منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن، فإن أصحابه لا يجدون أية غضاضة ولا يشعرون بأي خجل في بث طروحاتهم العدوانية من جانب، والمخافية للحقيقة من جانب آخر. فحينما تغلب الأيديولوجية تمنحي البصيرة، وحينما تسود العواطف تنصدر الاتهامات، وحينما تهيمن النوازع يغيب الضمير.

٥ - من أسف أننا نشهد تصاعدا كبيرا لهذا الخطاب الذي يدعي الليبرالية، وهو أبعد ما يكون عن الليبرالية القائمة في جوهرها على التسامح وحرية الفكر والحوار وعدم تحقير الآخر المخالف في الرأي والتوجهات، حيث وصل الأمر بدعاة هذا الخطاب إلى استعداء الحكومات والأنظمة العربية على المخالفين لهم في الرأي والتوجهات، وهو الأمر الذي يجعلني أصف خطاب هؤلاء بالمكارثية العربية الجديدة.

وعلى ما يبدو أن هؤلاء الليبراليين الجدد لم يكفهم ما يتهموننا به ليل نهار، ولم يكفهم استدعاء القوات الأمريكية لمهاجمتنا، ولم يكفهم دعواتهم المتواصلة لإنشاء محاكم دولية لمحاكمة الشيوخ والمفكرين العرب المخالفين لهم في المشارب والتوجهات، بل إنهم بدعوا حملتهم الشعواء في استعداء السلطات والأنظمة العربية علينا. فبعد أحداث عمان الدامية وجه الكثيرون منهم خطابهم إلى عاهل الأردن، وإلى غيره من الحكام العرب بضرورة قمع وتقييد من تسول له نفسه الحديث عن المقاومة في العراق، أو من ينتقد أمريكا وبالتبعية إسرائيل. لقد امتدت تحريضاتهم إلى ضرورة قمع وغلق بعض القنوات الفضائية ممن تتعارض مع توجهاتهم، وتقف موقف المعارضة والمقاومة من الاحتلال الأمريكي للسافر للعراق، ومن الانتهاكات الإسرائيلية اليومية ضد الفلسطينيين، الأمر الذي يجعلنا نؤكد على أننا أمام مكارثية عربية في أشد توجهاتها عدائية وكراهية لكل من يخالفها الرأي والمشارب والتوجهات.

المراجع:

- ثابت، عمرو جمال الدين، ٢٠٠٤، الليبرالية و تقويض سيادة الإسلام، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- جدعان، فهمي، ٢٠٠٧، في الخلاص النهائي: مقال في وعود الإسلاميين والعلمانيين و الليبراليين، عمان، الأردن، دار الشرق.

ملخص بحث
رؤية جديدة للمشروع العلماني
في تحديث المجتمع العربي
دكتور/ عصام عبد الله

أما قبل

في أوائل القرن التاسع عشر أدرك "هيجل" أن حضارة الغرب الصناعية، وسوقه العالمية، سوف تنسف المناخ التي كانت الحضارات الأخرى ترى فيه نفسها، هذا القضاء على الاختلافات بين الحضارات، وعلى سماها المميزة، لن يترك لأمة سبيلاً للشعور بوجودها إلا بالتأكيد الجرد لذاتيتها المستمدة من تاريخها ولغتها.

ولقد كان "هيجل" سابقاً لأوانه بزمن طويل، فقد أشار إلى المأزق الراهن للهويات المختلفة في ظل حضارة كوكبية واحدة، وإن كان الحال في المجتمع العربي أشد تأزماً.

إن هذه الفرضية أكدها "هشام شرابي" حين قال: "إن البنى البطركية للمجتمع العربي لم تحل محلها، في السنوات المئة الأخيرة، بنى حديثة بالفعل، فهي على العكس، قد تعززت واستمرت في أشكال مشوهة ملقحة بالحدثاثة".

فلقد عانى المجتمع العربي هذه التجربة من ثلاث زوايا رئيسية: زاوية "الهوية، وزاوية "التاريخ"، وزاوية أوروبا" أو "الغرب".

فقد كانت اليقظة العربية "صراع ثقافي واجتماعي" بين نظريتين: العلمانية، التي اتخذت الحضارة الغربية نموذجاً ضمناً أو صريحاً، والأصولية الدينية، التي تمسكت بالإسلام بوصفه مصدر الشرعية والإلهام.

والواقع أنه لا الحركة العلمانية ولا الحركة الإسلامية نجحت في إنشاء مقال نقدي أو تحليلي بالمعنى الصحيح، مقال يقدم حلاً واضحاً وفعالاً لمشكلات الهوية والتاريخ والغرب.

لكن تحديداً في النصف الأخير من القرن العشرين نعثر على نموذج مغاير لأحد رموز العلمانية الكبار وهو الدكتور فؤاد زكريا الذي سعى إلى تأصيل "منهج نقدي جديد" فما الجديد الذي يمكن أن نجده عن فؤاد زكريا؟

حركة التاريخ:

في مقاله "نظرتنا للغرب ذلك المتآمر الأزلي"، أظهر فؤاد زكريا هدفه الذي كان يسعى إليه من الكتابة في مختلف القضايا حين قال: "فضية التنبيه إلى أخطائنا العقلية كانت هي الشغل الشاغل، والهم العظيم لكاتب هذه السطور في العقدين الأخيرين على الأقل" (مجلة العربي - (٤١٥) - (١٩٩٣)).
فما الذي حدث للعقل العربي في الربع الأخير من القرن العشرين؟ وما الذي كان يشغل زكريا من قبل؟

إن معظم مقالات ومؤلفات فؤاد زكريا في تلك الفترة، مثل: "آراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة" ... "خطاب إلى العقل العربي" ... "العرب والنموذج الأمريكي" وغيرها، تكشف عن فكرة أساسية وهي: أن أغلب القضايا المثارة في ثناياها، كان يفترض أن يكون التراع حولها قد حسم منذ عهد مضى، وأن هذه المجموعة البسيطة من الأفكار والمفاهيم المتناثرة في كتاباته، كان ينبغي أن تكون قد استقرت لدينا منذ ما يقرب من القرن.

وهنا يبدو المأزق الحقيقي الذي تعرض له أكبر مشروع ثقافي للتغيير الاجتماعي في القرن العشرين، الذي لم يتوافق أبرز فرسانه مع حركة التاريخ في المجتمع العربي، ومع هذا أصر في شجاعة على الإمساك براءة العقلانية والتنوير، والإبقاء عليها مرفوعة عاليًا، رغم عواصف المتعصبين وسطوة المتعلمين.

فقد أجبرته الانكسارات والارتدادات المتلاحقة والمتعاقبة للعقل العربي في الربع الأخير من القرن الماضي، على إعادة مناقشة الأسئلة والقضايا نفسها التي بدأنا منها بها القرن، ومن ثم تفنيد الأخطاء العقلية التي كان يفترض أن نكون قد تجاوزناها، وهذا كله وسط مناخ غير ممهّد على الإطلاق.

لقد كان فؤاد زكريا من أوائل المفكرين الذين استشعروا حجم المأساة مبكرًا، بعد أن شهد في عقد واحد (١٩٦٧ - ١٩٧٧) التحولات والانقلابات الدرامية العنيفة التي زلزلت ركائز هذا العقل ومنجزاته.

ففي ٩ مايو عام ١٩٧٧، كتب فؤاد زكريا مقالاً قصيرًا في مجلة "روز اليوسف"، تحت عنوان "أزمة العقل العربي"، جاء فيه: "الظروف التي يعمل فيها المفكرون تتجاوز قدراتهم، فنحن نلتزم جانب الحذر في تعبيراتنا، ونقول شيئًا ونخفي أشياء، ونفكر دائمًا في الأصداء المحتملة لما نكتبه، والقيود التي تكبل العقل العربي من جميع جوانبه منعت وصوله إلى مرحلة التحرر، وكلما ازداد هذا العقل اقتربًا من مناقشة الجذور العميقة التي يعيش عليها المجتمع، اشتدت القيود التي تمنعه من الحركة، ومن المستحيل أن يصل إلى مرحلة التحرر إلا إذا استطاع أن يناقش الجذور".

البحث عن مخرج:

كان فرسان هذا المشروع، الذي ضم أجيالاً من المثقفين الكبار، راح كل منهم يبحث عن مخرج منذ أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، (١) فسارع لويس عوض إلى التعبير عن موقفه العلماني "عملياً" بتقديم استقالته من حزب "الوفد" الذي تحالف من الإخوان المسلمين في انتخابات عام ١٩٨٤.

أما من الناحية النظرية، فقد نشر سلسلة من المقالات في مجلة "المصور" عرض فيها قصة العلاقة بين الدولة والدين، ليخلص في نهاية الأمر إلى أن الفكر الأوروبي لم يتحرر إلا بعد أن خلع عن نفسه نير الوصاية الكنسية.

(٢) وليس مصادفة أن يصدر في الفترة نفسها السندباد حسين فوزي كتاباً سماه على استحياء "تأملات في عصر الرئيسان"، (٣) وأن ينشر زكي نجيب محمود مقالاته في جريدة الأهرام عن "العلمانية"، وهل هي بفتح العين أم بكسرها؟ (٤) وأن يحاضر فؤاد زكريا عن "النهضة الأوروبية والنهضة العربية" ثم ينشرها في كتابها فيما بعد.

تحولات عالمية::

إن التكوين الفلسفي لفؤاد زكريا ومزاجه النقدي، فضلاً عن حسه التاريخي، كان يأبى الصيغتين معاً وهما (١) التوفيقية، (٢) إما ... أو)، ومن ثم كان لابد من البحث عن مخرج: لا هو توفيقى، ولا هو (إما ... أو). وهنا تحديداً عشر على أهم "لحظة" من اللحظات المضيئة النادرة في منتصف القرن العشرين، لحظة لم ندرك بعد "أبعادها" ودلالاتها، لأننا ببساطة لم ندرسها بما فيه الكفاية، كما أن الأحداث اللاحقة طمست معالمها!

فقد كانت هناك صيغة أخرى طُرحت على المستوى السياسي والاجتماعي، هي صيغة "التحرر والاستقلال" التي وجدت طريقها إلى التطبيق في بعض الأمور مع ثورة يوليو ٢٥٩١، إلا أن القوى الدولية، أو قل النظام الدولي السابق لم يسمح للتجربة باستكمال دورتها، وهو ما فعله النظام الدولي الأسبق مع تجربة محمد علي أيضاً.

الفكر والواقع:

كان فؤاد زكريا في الثلاثين من عمره حين أصدر كتابه "الإنسان والحضارة" - لاحظ دلالة العنوان - الذي صفى فيه حساباته مبكراً مع الصيغتين الفكريتين المطروحتين في النصف الأول من

القرن العشرين، وسعى إلى تأصيل صيغة "التحرر والاستقلال" على مستوى الفكر والثقافة، التي ظلت على مختلف المستويات الأخرى مجرد "شعار".

وتلك مفارقة، تسترعى الانتباه والأمل، بين "الفكر والواقع" في هذا المنعطف التاريخي، إذ أن ما آمن به زكريا وسعى إلى تأصيله بالفعل كان يتناقض عملياً مع مجريات الأمور في الواقع المصري الذي "أبى" بدوره أن يتنازل عن الصيغة التوفيقية بل وعاد بها إلى مكوناتها الأولى وهي صيغة "إما... أو!".

في ضوء ما تقدم، نستطيع أن نتبين موقع فؤاد زكريا بوضوح داخل المشروع العلماني نفسه، فـ "فؤاد زكريا" لم يقل (علينا أن نصبح أوروبيين في كل شيء)، ولم يبحث عن (الحلول في التاريخ الأوروبي) حتى لو بقصد الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى، ولم يدع إلى (التعادلية)، ولم يتعرج أو يسير من النقيض إلى النقيض، بل تجده دائماً يطور أفكاره الخاصة، وينتقل بها من طور إلى طور في هارمونية تتصاعد فيها الأنغام وتمبط للواقع الذي يعيش فيه.

وتجد أيضاً أن الانتقادات التي وجهها إلى بعض رموز العلمانية في الثقافة العربية كانت أعنف مما وجهه إلى التيارات الإسلامية، والسبب واحد وهو أنه يرفض رفضاً قاطعاً "التبعية والتقليد" هكذا نعود من جديد إلى صيغة "التحرر والاستقلال" التي ما انفك يناضل من أجلها، تلك التي تعني في جوهرها "الإبداع" / فالحرية والاستقلال الشرط للشارط للإبداع.

إن قراءة فؤاد زكريا النقدية لأغلب توجهات الفكر العربي، والقضايا والإشكاليات الفكرية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من بنية العقل العربي، جعلته يلح على إحلال إشكالية "الإبداع والإبداع" مكان أكبر إشكالية قتلت بحثاً على مدار القرن الماضي وهي (الأصالة والمعاصرة). ويرى: "أن التحدي الحقيقي الذي نواجهه ليس اختياراً بين الرجوع إلى الأصالة أو مساندة العصر، وإنما هو إثبات (استقلالنا) إزاء الآخرين، سواء كان هؤلاء معاصرون أم قدماء، وابتداع حلول من صنعنا نحن، تعمل حساباً لتاريخنا وواقعنا، وتكفل لنا مكاناً في عالم لا يعترف إلا بالمبدعين".

التعليم والحداثة

Education and Modernity

أ.د. أحمد زايد

لقد ظهر مشروع الحداثة في المجتمعات الغربية. واستطاع هذا المشروع - بأدواته التكنولوجية والفكرية والسياسية - أن يخلق أنماطاً حديثة من المجتمعات لها سمات تختلف عن المجتمعات التقليدية؛ ومن أهم هذه السمات في المجال الاقتصادي: الاعتماد على التكنولوجيا، ونظام الإنتاج الرأسمالي، والأسواق الممتدة عبر العالم؛ وفي المجال السياسي: فتح الآفاق للحريات العامة والممارسات الديمقراطية؛ وفي المجال الاجتماعي الإغلاء من شأن الفرد والإنجاز؛ وفي المجال الإداري والتنظيمي اتخاذ البيروقراطية والقوانين العامة إطاراً للعمل. وذلك كله في إطار ثقافة حديثة تقدر العقلانية والنقد الذاتي واحترام حقوق الآخرين، والتوفيق بين المصالح الفردية ومصالح الجماعة. ولقد نبذ المجتمع الحديث كل ما يمكن أن يعيق ذلك في ثقافة المجتمع التقليدي القديم.

ولا شك أن هذا النظام الحديث قد ارتبط بالتعليم ارتباطاً كبيراً. فالنظام الحديث نشأ أصلاً عبر سلسلة من الأفكار التي بلورت الأسس التي قام عليها، والتي مهدت لقيام الثورتين: الثورة الفرنسية والثورة الصناعية. فبعد الثورتين تحولت الأفكار الفلسفية إلى واقع، وأصبح العقد الاجتماعي الذي كان حلماً واقعاً ملموساً على أرض الواقع. وباستقرار المجتمع الحديث استقرت نظم التعليم الحديثة: المدارس الحديثة، والجامعات التي تهتم بتعليم العلم، وتغرس مبادئ وقيم المجتمع الحديث في عقول طلابها. وبذلك يمكن القول أن التعليم ساهم في تأسيس المجتمع الحديث والمحافظة عليه، بل وفي تقدمه وانطلاقه الدائم.

ولقد انتقلت النظم الحديثة إلى المجتمعات غير الغربية عبر الاستعمار، واستمرت هذه المجتمعات في مجتمعات ما بعد الاستعمار، في تبني هذه النظم عبر تأسيس الدولة الوطنية **nation - States** وما تتطلبه من مؤسسات حديثة (الجيش، والبوليس، والديساتير، والمجالس التشريعية، والمدارس، والجامعات، والمصانع، والمستشفيات.. الخ). ولقد قطعت هذه الدول شوطاً كبيراً في هذا المضمار. ففي مجتمع مثل المجتمع المصري يمكن إرجاع خبرة الحداثة إلى بدايات القرن التاسع عشر. وكان التعليم هو أساس هذه الحداثة المنقولة، حيث أرسلت البعثات إلى أوروبا وأنشئت المدارس الحديثة والمدارس المهنية.

والآن وبعد قرابة قرنين من الزمان من حوض غمار الحداثة في مصر، وما أفرزته من نظم للتعليم، هل لنا أن نسأل : هل ساهم التعليم فعلاً في بناء الإنسان الحديث ؟ وهل يعمل التعليم في بلد مثل مصر على اختلاف أو تناقض مع الثقافة التقليدية ؟ وهل هناك علاقة بين فشل التعليم في بناء الإنسان الحديث وبين مشكلات التنمية ومشكلات تأسيس الدولة الوطنية ؟ وللإجابة على هذه الأسئلة سوف ندخل في مستويين من التحليل :

الأول : النظر في الخطاب الحداثي حول التعليم **modernist educational discourse** ، أي بعض الأفكار الحداثية التي طرحت حول تطوير التعليم في مصر. ونقف هنا وقفتين : الأولى عند كتاب رفاة الطهطاوي "المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين" الصادر عام ١٨٧١ والثانية عند كتاب طه حسين بعنوان "مستقبل الثقافة في مصر" الصادر عام ١٩٣٧.

الثاني : النظر في بعض نتائج البحوث حول مخرجات التعليم في مصر، وبعض الممارسات المتصلة بالممارسات التعليمية لكي نكتشف إلى أي مدى يسهم التعليم في صناعة الاختلاف الحداثي

.modernist difference

ملخص بحث
"تكنولوجيا التعليم و تحديث المجتمع العربي"
د.د. إجلال إسماعيل حلمي

تتناول هذه الدراسة تحليلاً لإبعاد عملية استثمار تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية بهدف تحديث و تغيير مجتمعاتنا العربية. وهي دراسة تقويمية لتجارب بعض البلدان العربية و الإسلامية في هذا المجال بغية الوصول إلى تصور إجرائي يهدف إلى تحقيق التكامل العربي في دعم تكنولوجيا التعليم.

وتنقسم هذه الورقة البحثية إلى أربعة محاور :

المحور الأول: ويتناول واقع التعليم في المجتمع العربي بعد عمليات تطوير التعليم منذ تسعينيات القرن العشرين.

المحور الثاني: وهو محاولة للإجابة على السؤال : لماذا نسعى لاستخدام تكنولوجيا التعليم و التربية التكنولوجية لتحديث المجتمع العربي ؟

المحور الثالث: و يشتمل على تقويم لبعض التجارب في مجال تكنولوجيا التعليم لإبراز جوانبها الايجابية و السلبية.

المحور الرابع: ونحاول فيه تقديم تصور لمشروع عربي متكامل يدعم عملية استخدام تكنولوجيا التعليم في الارتقاء بنوعية التعليم و تحديث المجتمع العربي.

ملخص بحث

ملخص بحث « اللغة العربية وهوية المجتمع في عصر العولمة »

د. محمود محمد الحنطور

لقد أثرت علي اللغة العربية عدة مؤثرات منذ دخول الاستعمار إلى البلاد الإسلامية، وفرض لغته، وغلبة ثقافته، وبعد خروجه عسكرياً ظل التأثير السلبي علي اللغة العربية وأهلها حتى جاءت المؤثرات الحديثة من الثورة التقنية، والمعلومات وثقافة القطب الواحد، وما تلاه من عولمة أمريكية في كل شي، وغلبت الرطانات، والعاميات، والتزعات الفردية، وهيمنه اللغات الأجنبية مما زاد من ضعف اللغة العربية وفقدانها الكثير من مقومات هويتها وشخصيتها التي اكتسبتها منذ عصر النبوة، وما قبله، وبعد نزول القرآن الكريم الذي جعل اللغة العربية أساساً للفكر والثقافة والعلم، زيادة علي كونها لغة الوحي، والحفاظ عليها حفاظ علي الوحي، وضياعها ضياعه، وبقاؤها بقاؤه مما يحتاج منا إلي سياسة مدروسة، وخطط مستقبلية، تشترك فيها كل الدول المتحدثة باللغة العربية، متخذة من اتحادها قوة تدفع بها ما يجره الضعف علي اللغة والهوية من الذوبان في عصر لا يعرف إلا الثقافة الواحدة واللغة الواحدة، فاللغة هي الهوية وبدونها لا هوية لأمة مهما ادعت من قوة أو وجود، ووجود اللغة العربية هو وجود للأمة العربية، والإسلامية، ودستورها القرآن الذي نزل بها، وحافظ عليها، وحماها من الانقراض فهل نحن أهل لهذه الحماية، فلا نخذلها، ولا نتركها دون رعاية أو حماية، وقد احتوي البحث علي مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة فيها الخلاصة والمصادر: الأول عن الهوية، والثاني الغلبة والثالث عن الشخصية الإسلامية والرابع عن السياسة والخامس عن العولمة والتفكك، وقد رجوت في نهاية بحثي هذا عدة رجاءات أتمني أن تتحقق وهي:-

- التخطيط لمستقبل اللغة العربية، والتوقع لها يحدث، واستثارة العقول في إخراج ما ينفع هذه اللغة خير دليل علي التقدم المادي الذي يخدم مناحي الحياة المختلفة، فالحب وحده لا يكفي، والكلام وحده لا يفي بما يراد لها من زوال، وانقراض في خضم هذه الحياة التي غلب فيها القوي، وساد فيها الذكي، وتراجع العاجز وتأخر الضعيف.
- الإنتاج اللغوي الجيد في كل المجالات علامة تجارية وصحة اقتصادية، وتفوق علمي يغزو العالم، مهما كانت ثقافة صاحبه، وضرره علي غيره من الثقافات، واللغات وهذا هو المقصود من العولمة أو الأمركة.

- الترغيب والتيسير وسيلتان مهمتان في نشر اللغة واستمرار تفوقها، إذا أضيف إليها التشويق حتى لا ينفّر المتلقي من لغته، ويهرب إلى غيرها قاصداً أو غير قاصد، وهذا واجب قومي، وعمل وطني يحتاج إلى تضافر الأجهزة، واتحاد السياسات التي تتولى مهمة اللغة العربية على كافة مستوياتها من خلال الخبرة، والمشورة والميزانية، والقوانين والنظم.
- لا أرى دوراً لرجال الأعمال والأغنياء والشركات والمنتديات والنوادي في خدمة اللغة العربية، كما نفعل في الكورة مثلاً، أو الطهي، أو الملبس، وكل ما يتصل بحياة الإنسان، ونسينا أو تناسينا الاهتمام باللغة العربية، وجعلها محور التفكير أو عنوان الندوات.

ملخص بحث

"التغيرات العالمية والعربية المعاصرة وانعكاسها على

تنشئة الطفل العربي وأساليب مواجهتها"

الأستاذة الدكتورة/فايزة يوسف عبد المجير

تتلخص الورقة البحثية في عنصرين أساسيين - هما:

(١) أهم التحديات العالمية والعربية - وانعكاسها على تنشئة الطفل العربي - بصفة خاصة

(٢) أساليب مواجهتها في دعم ثقافة الطفل العربي وتربيته.

أولاً: أهم التحديات هي: -

١ - الافتقار إلى رؤية إستراتيجية - ونقصها مجموعة السياسات التعليمية والثقافية والاجتماعية المتكاملة، والتي يمكن تطبيقها في السنوات القادمة في تنشئة الطفل.

٢ - الافتقار إلى سياسة تكنولوجية محددة - أي لم نحدد بعد أولويات مبادراتنا التكنولوجية.

٣ - ليس لدينا سياسة قومية محددة للبحث العلمي - تُطبق نظريات ومناهج العلم، والتي تتناول مشكلات الطفل العربي، في ظل التغيرات المتلاحقة في المجتمع.

٤ - ليس لدينا سياسة معرفية، ونقصها انتقال المجتمع من مجتمع المعلومات **Information Society**، إلى ما يسمى بمجتمع المعرفة **Knowledge Society**، وإدارة المعرفة هي التحدي الحقيقي لكي نصل إلى مجتمع المعرفة.

٥ - افتقار المجتمع لسياسة ثقافية شاملة، ترفع الوعي الثقافي حول التعامل مع الطفل.

إذن - فنحن أمام مشكلتين: إحداهما؛ تتمثل في شيوع الفكر الخرافي في تنشئة الطفل وتربيته، والمشكلة الثانية؛ هي سطحية الإعلام العربي، والذي يذخر ببرامج للأطفال، لا ترقى لمستوى التحديات العالمية.

٦ - تغريب الطفل العربي في مجتمعه، من خلال تمهيش اللغة العربية، في برامج التعليم والثقافة والإعلام، وفي الحياة اليومية.

ثانياً: أساليب مواجهة هذه التحديات:

١ - ترسيخ مبدأ التعليم باللغة العربية، في المجتمعات العربية والمدارس والجامعات ووسائل الإعلام والثقافة، وفي الحياة اليومية.

٢ - الاستخدام الواعي للمعلومات وأدوات الاتصال، وانعكاس ذلك على البرامج التعليمية، وعلى التعليم عن بعد، وعلى المكتبات المتطورة ... إلخ.

٣ - إنشاء بنية معلوماتية؛ تقوم على أساس الحواسب الآلية، في صورة شبكات للمعلومات المختلفة، وبنوك للمعلومات، والتي ستؤدي بدورها إلى تحسين وسائل تبادل المعلومات وتعميق الفهم.

٤ - أن يصبح التعليم عن بعد - بفضل وسائل الاتصال الحديثة - وسيلة للتعليم الفعّال، التي يمكن أن تتلافى سلبيات وسائل التعليم التقليدية، وذلك بالتعامل مع معرفة متغيرة ومتجددة في كل لحظة، مما سيجعل هذه العمليات بذاتها، تُسهم في خلق المعرفة الجديدة، التي تُشكل العقلية التحليلية والنقدية للطفل العربي.

٥ - التركيز في أساليب التعليم ووسائل الإعلام، على ترسيخ القيم الإيجابية الفعّالة للمجتمع العربي في تنشئة الأطفال.

٦ - تنمية مناخ لتنمية قدرات الإبداع والتفكير الاستدلالي والناقد، في كل مجالات التربية والتعليم والثقافة الموجهة للطفل العربي.

ويقصد بالاستبعاد الاجتماعي "عملية تحول دون المشاركة الكاملة للأفراد والجماعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما تحول دون ممارسة حقوقهم".

وبذلك ينطوي تعريف الاستبعاد الاجتماعي على ثلاثة عناصر:

- أن الاستبعاد يشير إلى الأفراد والشرائح والجماعات.
- إنه يجسد الحرمان القائم في المجتمع.
- إنه يتأسس على العلاقات الاجتماعية الموجودة.

ويهدف هذا البحث إلى تحليل مظاهر الاستبعاد في مصر في المناطق الحضرية تدرجاً من المدن الكبيرة إلى المدن الصغيرة. ويتم التركيز هنا على عدم مظاهر للاستبعاد الاجتماعي منها: الفقر، والأمية، والتسرب، والبطالة، وعمالة الأطفال، والاستبعاد السياسي، بالإضافة إلى الاستبعاد المكاني الذي يتمثل في المناطق العشوائية وجيوب الفقر من ناحية، والأحياء الراقية ونوادي الصفوة من ناحية ثانية.

كما يحاول البحث استشراف مستقبل العلاقة بين التحضر والاستبعاد الاجتماعي استناداً إلى الإسقاطات السكانية حتى عام ٢٠٢٠، وانعكاسات ذلك على البناء الاجتماعي ومسيرة التنمية في المجتمع المصري.

وترتكز الدراسة على مجموعة من المؤشرات المتاحة من تقارير التنمية البشرية للمحافظات، ومنها دليل التنمية البشرية ومكوناته (الصحة، والتعليم، والدخل) والحرمان البشري، والمؤشرات

الديموجرافية (معدل المواليد الخام، ومعدل الوفيات الخام، ومعدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة، ومعدل الإعالة الديموجرافي، ونسبة الإحلال لقوة العمل، ومعدل وفيات الرضع)، ونسبة السكان تحت خط الفقر، والأطفال دون الخامسة ناقصي الوزن، ونسبة الأسير التي تحصل على مياه مأمونة، بالإضافة إلى عدد المناطق العشوائية ونسبة السكان فيها.

ويستكمل الباحث معالجة القضايا السابقة بدراسة ميدانية على عينة من الشرائح المستبعدة وفقاً لأشكال الاستبعاد: الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي في مناطق حضرية مختلفة بهدف تدعيم منظور علم الاجتماع إلى هذا الموضوع، وتقديم بعض التوصيات بالسياسات الاجتماعية في مصر.

ثقافة الاستهلاك وتحديث العالم العربي

أحمد مجدي حجازي

"بعد اختراق الدعاية الأمريكية لعقول البشر،

استطاعت أمريكا أن تشعر الجميع بالجوع إلى المتعة"

إيناسيو راموتيه

في كتاب أمريكا والعقول

في ظل متغيرات عالمية غير مسبوقه في التاريخ، تطورت آليات السوق وتغيرت قواعد التجارة وتبادل السلع والمنافع وأصبحت الثقافة آلية من آليات الهيمنة والسيطرة بفضل عالم لا يعرف غير القوة في التعامل مع الآخر، عالم يصطنع أصحابه المساواة ويعلق شعار "جيران في عالم واحد" إلا أن الواقع يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه عالم لا يعرف المساواة بين الدول أو الشعوب، عالم تغيرت فيه موازين القوة وقواعد السلطة.

وتشير الوقائع إلى التباين بين الدول، والتناقضات السائدة بين الأنظمة، وتميزات واضحة بين الطبقات الاجتماعية على الصعيدين العالمي والمحلي، فالدول تنقسم إلى فريقين يدفع الفريق الأول شعوبه نحو العمل المنتج، والفريق الآخر يقف متلقياً لما ينتجه الأول، تميزات تعرف طريقها في ظل منافسة غير متكافئة.

وفي ظل هذا المناخ العالمي تحولت سلوكيات البشر - خاصة في الجزء الجنوبي من القرية الكونية - إلى أفعال أكثر ميلاً نحو الوجدان والعاطفة غير المدروسة في التعامل مع السلع المعروضة أو المعلن عنها، حيث يترع المتلقي (المستهلك) نحو الرغبة في الامتلاك، والارتباط العاطفي بالسلعة دون إدراك أو وعي بمدى حاجته إلى تلك السلعة. وعليه تحولت قيم العمل والإنتاج إلى قيم الاستهلاك والتملك، وأصبح امتلاك السلعة هو المعيار الأول في تحديد مكانة الفرد ومركزه في الجماعة التي ينتمي إليها.

لقد تشكلت نزعات استهلاكية ترفيحية، وهروول الناس نحو الأسواق، أو هروولت الأسواق إليهم، وأضحى التسوق في حد ذاته هدفاً يسعى إليه أفراد بعض المجتمعات، راغبين في الحصول على ما يتم الإعلان عنه، مترقبين بشغف الحصول على السلع التي يعلن عنها، أو ما يسمعون عن طرحها في الأسواق.

والسؤال المثار، كيف يحدث ذلك، وكيف تتحول ثقافة الإنتاج إلى ثقافة استهلاكية تتسم بمتعة التسوق والامتلاك؟ ومن المستفيد من نشر ثقافة الاستهلاك؟ وماذا حدث للمصريين؟ وما موقفنا من قضايا الإنتاج والاستهلاك والتنمية؟ وكيف نواجه تحديات الاستهلاك الترفي في ظل عالم غير متوازن يدعم ويعمم ثقافة الاستهلاك لدى الشعوب؟

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات السابقة والوقوف على قضايا الإنتاج والاستهلاك والتنمية لشعوب العالم الثالث.

ملخص بحث
قابلية الشخصية المصرية للتحديث
"تحليل للواقع واستكشاف لأفاق المستقبل"
د. نجلاء راتب

يكاد يكون هناك اتفاقاً على أن فشل غالبية تجارب التحديث التي مر بها المجتمع المصري منذ القرن الثامن عشر إنما يرجع في جانب كبير منه إلى أنها كانت تجارب مفروضة على المجتمع ولم تهتم بالتفاعل مع الجماهير، بل كانت نابعة من فكر الصفوة التي تقوم بعملية التحديث .

وقد ترتب على ذلك أن تم تحديث البيئة المادية في كثير من الأحيان دون تحديث العقل المصري والشخصية المصرية التي ظلت مفتقدة لأهم المقومات الضرورية التي ينبغي أن تتسم بها لكي تشكل دعماً ودافعاً لتحديث مجتمعتها .

وفي هذا السياق تدور الفكرة الرئيسية لهذا البحث حيث نحاول تتبع ثلاث متغيرات أساسية غير المراحل المختلفة التي مر بها المجتمع المصري منذ تجربة التحديث التي قام بها "محمد علي" :-

- المتغير الأول هو متغير النظام السياسي الذي يتناوله البحث باعتباره المتغير المستقل.

- المتغير الثاني هو متغير النخبة المثقفة و الدينية باعتبارها قد شكلت في بعض الأحيان متغيراً وسيطاً حاول أن ينقل توجهات النظام السياسي إلى الجماهير أو ينقل رؤية الجماهير ومعاناهما إلى النظام السياسي . بينما في أحيان أخرى شكلت النخبة المثقفة أو الدينية متغيراً مستقلاً حينما حاولت طرح مشروعاتها الخاصة لتحديث المجتمع المصري .

- وتأتي الشخصية المصرية باعتبارها المتغير الثالث الذي يستجيب لكل من توجهات النظام السياسي وسلوكيات النخبة وفكرها.

و استناداً إلى ذلك تنطلق الدراسة من افتراض أساسي مؤداه انه مهما كانت توجهات النظام السياسي أو النخبة إيجابية نحو تحديث المجتمع ، فإنها تظل تجربة ناقصة أو غير مكتملة طالما أنها لم تتوجه بالأساس نحو تحديث العقل المصري أو الشخصية المصرية التي تأكلت قابليتها للتحديث من جراء هذه التجارب الناقصة.

ملخص بحث

الآثار السلبية لمضامين شبكة المعلومات الدولية

على ثقافة الشباب وعملية التحديث

إعداد د. فاطمة يوسف القليبي

مقدمه

إن مفهوم حق الاتصال برز للمرة الأولى في عام ١٩٦٩، وكان (حان دارسي) رئيس المعهد الدولي للاتصال في ذلك الوقت أول من رسم عدداً من المبادئ حين دعا إلى حق أوسع نطاقاً من الحق الإعلامي وهو الحق في الاتصال ويشتمل هذا الحق ضمن مبادئ أخرى على حق الإنسان في أن يسمع ونستمع إليه وأن يعلم ويعلم أما د. سموندقشر أستاذ علوم الاتصال فيرى أن حق الاتصال هو حق أساسي للإنسان وليفرع عنه عدد من الحقوق والحريات الأخرى مثل الحق في الإعلام وحرية التعبير وحرية الرأي.

أما فيما يتعلق بضبط مفهوم هذا الحق فإن هناك نهجين مختلفين الأول يؤسس هذا الحق على الإطار الذهني للحريات والحقوق في مجال الاتصالات.

والثاني يركز على ضرورة وضع مفهوم جديد وأسس جديدة لهذه الحريات والحقوق ويبدو أن "الحق في الاتصال" ينطوي على مشكلات تختلف في شكلها وجوهرها ويختلف تأويلها من مجتمع إلى آخر. وينطلق هذا على مختلف المستويات والتنظيمات الاجتماعية وهو يتعلق بالدور في علاقاتها مع الدول الأخرى وفي علاقتها مع الجماعات والأفراد في علاقات وسائل الإعلام مع الحكومة ومصادر الإعلام مع الجمهور.

ويرجع منشأ عناصر حق الاتصال إلى المواقف الاجتماعية والثقافية والدينية وإلى دساتير الدول وإلى النظم السياسية القوانين وتنظيمات الحكومات وأنشطتها على مختلف المستويات، وينطوي هذا الحق على واجبات ومسئوليات مماثلة. وفي ضوء ذلك تحاول الدراسة الحالية من خلال المحاور الأساسية أولاً النية المعلوماتية الكونية ثانياً الاتصال في عصر الإعلام الإلكتروني ثالثاً سمات وخصائص الاتصال الإلكتروني **Face book** الموقع الاجتماعي. رابعاً التحولات وأشكال التعبير الاتصالي

أولا : شبكة الإنترنت Net work

الانترنت شبكة اتصالات عالمية تربط الآلاف من شبكات الكمبيوتر بعضها ببعض ويستخدمها الملايين من مستخدمي الحاسبات حاليا على مدار ٢٤ ساعة في معظم أنحاء العالم خاصة في الجامعات ومراكز البحث العلمي والشركات الكبرى والبنوك والمؤسسات الحكومية وقامت في بشكل أساسي على فكرة المشاركة والتعاون في التكنولوجيا وبدأت كنظام غير تجارى . - Non

Commercial System

وبدأت يظهر آنذاك شركات جديدة هي توفير خدمات الاتصال بالانترنت

Internet Access Providers (IAPs)

وخدمة البريد الإلكتروني Email من أهم الخدمات المتوفرة على شبكة الانترنت حيث أن لكل مشترك عنوانا إلكترونيا يتلقى عليه رسائله كذلك يوفر البريد الإلكتروني العديد من التسهيلات لمستخدميه إضافة إلى السرعة الهائلة في نقل الرسائل فهو ينتج إرسال مذكرة واحدة إلى عدد من الأشخاص في وقت واحد ولا يقتصر الأمر على تبادل الرسائل المكتوبة بل يمكن أيضا تبادل الصوت والصورة الرسومات أي استبدال الرسائل على هيئة وسائط متعددة .

بدأ العمل بهذه الشبكة في نهاية التسعينات كمشروع لوزارة الدفاع الأمريكية ولكنه سرعان ما تحول إلى مشروع أكاديمي ثم اقتصادي يهدف إلى الخدمة العامة مكون الأساس لطريق معلومات وولى سريع . لم يكن الهدف على أو إعلامي بل كان خشية وزارة الدفاع الأمريكية أن يتعرض مراكز الكمبيوتر الحربية إلى ضربات فورية تدمرها وتضعف قوتها قدرة الآلة العسكرية على الرد أو التحرك بسرعة . لذا كان هناك حاجة إلى البحث عن حل يستطيع العسكريون عن طريقه نقل المعلومات إلى مراكز كومبيوتراتهم التي لم تتأثر بالعمليات العسكرية وتمكن الخبراء الذين نولوا دراسة المشكلة من إيجاد حل مناسب ترجموه إلى بناء شبكة عرفت باسم " اربانيت " وزارة الدفاع . وضمت في البداية أربعة مختبرات كومبيوترية تهدف إلى تطوير بروتوكولات الاتصال الذي يمكن أن يدعم هذه القلة .

ثانيا : الاتصال الإلكتروني

شكلت التكنولوجيات الجديدة المتخصصة في التكامل والربط بين البرامج والنظم المستخدمة في الأعمال الإلكترونية على الانترنت وشبكات المعلومات وتسمح هذه التكنولوجيات للشركات بالقيام ببناء مواقع عملاقة تربط بينها وبين عملائها وشركائها في العمل وبين الموردين المتعاملين معها

في إطار نظام واحد متكامل يقوم بالتنسيق بين النظم الفرعية التي تخدم كل قطاع من هذه القطاعات كما يساعد الشركات أن تقيم ترابطا قويا بين البرمجيات المتخصصة في أداء الأعمال والتي كان لا يمكن الربط فيما بينها من قبل مثل النظم المالية والمحاسبية ونظم إدارة وتنمية الموارد البشرية وفي محاوله لفهم الرسائل المتبادلة والصور الشخصية والعائلية وبطاقات التهنئة وبطاقات الدعوى للاقتراح وأعياد الميلاد وبعض أنماط وصور التعارف وتكوين صداقات بين الشباب من خلال الموقع الاجتماعي **Face book** والذي يضم ملايين من الشباب والأسر المصرية .

اعتمدت الدراسة الحالية على رصد تلك الرسائل وذلك لتنميط الفئات الأساسية والفرعية للرسائل من خلال الموقع **Face book** سواء المتعلقة بالشكل أو المضمون وتحديد أهداف الدراسة والعينه والإجراءات المنهجية المتبعة وقد راعت الدراسة الحالية البعد الإقليمي للرسائل التي يوجهها الشباب عبر الشبكة الالكترونية بعضهم للبعض الآخر سواء على المستوى البلد الواحد أو على مستوى البلاد العربية بعضها ببعض وذلك في ضوء بعض الأهداف نذكر منها .

- معرفة إلى أي مدى تستغل استخدام الموقع لتحقيق تراكم رأس المال من خلال الإعلانات.
 - الكشف عن الآليات التي تطرحها هذه المواقع في جذب الشباب تجاه استخدام هذه المواقع الالكترونية.
 - معرفة مدى مساهمة المواقع والتقنيات الحديثة في تسليع القيم والمعاني والمشاعر لدى الشباب.
 - رصد وتحليل صور ورموز هذه الرسائل المتبادلة والصور المستحدثة للشباب.
 - الكشف عن ما تعكسه الرسائل من قيم وهموم ومشاكل الشباب.
- ومن خلال منهج تحليل المضمون بشقيه الكمي والكيفي وفي ضوء تحديد عينه عمديه من الشباب والأسر المصرية مستخدم الموقع الاجتماعي **Face book** توصلت الدراسة إلى عدة نتائج .

ملخص بحث

"تحديات التحديث ومؤسسة الدعوة"

فضيلة الشيخ جمال قطب

مدخل

حينما تعلقت إرادة الله بجعل القرآن الكريم خاتم الكتب السماوية وخاتم الوحي الإلهي كان معني ذلك أن الله سبحانه وتعالى قد حمل الإنسانية إلى يوم القيامة مسئولية رؤية واقعهم المتغير مكانا والمتحدد زماناً يروونه في ضوء هذا الوحي فيجتهدون كيف ينضبط الواقع تحت مظلة الشريعة المترلة. وإذا كانت رسالة القرآن الكريم قد جاءت للبشرية عامة فإن القرآن الكريم قد حمل أمة الإجابة (المسلمين) مسئولية مداومة الاجتهاد ومسئولية عدم الوقوف عند زمان أو مكان قال تعالى: [... وَ لَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ...] (النساء: ٨٣) والاستنباط يستلزم جماعة متخصصة متفرغة [... فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ] (التوبة: ١٢٢)

والجماعة المتخصصة لا يتم إعدادها وتدريبها إلا من خلال مؤسسة تهيمن على وظائف الدعوة (أعداد المناهج — تنشئة الدعاة — التراكم العلمي الفقهي — حمل الدعوة إلى أمة الدعوة) (جميع البشرية) — حمل الدعوة إلى أمة الدعوة (جميع البشرية) — حمل الدعوة إلى أمة الإجابة (الأمة المسلمة) — ممارسة الحوار العالمي بالحكمة والموعظة الحسنة من منطلق القدرة والتدافع وعدم التراجع.. الخ وهذه الوظائف تؤدي من خلال أدوار متعددة.

ولكن للأسف الشديد فإن ضوابط المؤسسة ومقومات المؤسسة قد أحيط بها فتوقعت حركتها في نطاق تراثي ضيق يتجافى مع الرؤية القرآنية للعالم من ناحية ويتعنن مع الواقع المتحدد والمتغير من ناحية أخرى.. وهذا هو التحدي الأكبر الذي يحول بين مؤسسة الدعوة (الصفوة) وبين المشاركة في الواقع دائم التغيير والتحديث.

وتسير الدراسة في ضوء الخطة التالية:

١ - عنوان الدراسة: كما هو مدون في صدر الورقة فهي تحت عنوان (تحديات التحديث ومؤسسة الدعوة)

٢ - أهمية الدراسة: المراجع لجميع تجارب التحديث التي زحمت ساحة الأمة الإسلامية خلال القرنين ١٩، ٢٠ يتيقن فشل الأمة في استعادة ماضيها وعدم قدرتها على بناء حاضرها فضلا عن غموض مستقبلها أو افتقاد مكانتها منه.

ولاشك أن هذا الفشل يرجع لأسباب كثيرة داخلية أولاً ثم خارجية، لكن هذه الدراسة تزعم أن تراجع مؤسسة الدعوة وانسحابها هو أكبر الأسباب الداخلية لفشل معظم تجارب التحديث.

٣- سبب إعداد الدراسة: وهذه الدراسة تم إعدادها للمشاركة في مؤتمر " التحديث والتغيير في مجتمعاتنا إلى أين؟ والذي دعى إليه مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة بالتعاون مع قسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة عين شمس في الفترة من ٦-٨ أبريل ٢٠٠٨.

٤- الأسئلة التي تحاول الدراسة الإجابة عليها:

تحاول الدراسة الإجابة علي الأسئلة التالية ...

- أ- هل تقع قضية الدعوة الإسلامية ضمن وظائف الدولة؟
- ب- ما هو مكان ومكانة مؤسسة الدعوة من مؤسسات الدولة؟
- ج- ما هي وظائف مؤسسة الدعوة في الدولة الإسلامية؟
- د- هل أدت مؤسسة الدعوة دورها في دعم مشروعات التحديث؟
- هـ- كيف تستأنف مؤسسة الدعوة دورها؟
- ٥- علاقة الباحث بموضوع الدراسة: والباحث واحد من هؤلاء الآلاف المؤلفة الذين درجوا على عقبات مؤسسة الدعوة تلميذاً وطالبات ثم باحثاً وواعظاً ثم رئيساً للدعوة بالأزهر الشريف ورئيس للجنة الفتوى بالأزهر وقضى في هذه الوظائف كلها أكثر من ثلث قرن منها قرابة عشر سنوات قريباً جداً من دائرة صنع القرار مما أتاح للباحث إمكانية تصور الواقع وإدراك ماله وما عليه وما ينبغي له.
- ٦- نوع الدراسة: والدراسة مهما توغلت إلى أعماق الموضوع إلا أن الباحث يعتبرها دراسة استطلاعية نظراً لعدم توافر دراسات علمية سابقة في موضوع الدراسة.
- ٧- المنهج المستخدم: والباحث يعتمد على أدوات منهجي الاستقراء والاستنباط فضلاً عن إمكانية استثماره لمعطيات المنهج التاريخي حين الحاجة إليها.
- ٨- نطاق الدراسة:
 - أ) النطاق الزمني: تعالج الدراسة شأن مؤسسة الدعوة خلال القرنين ١٩، ٢٠ وهما القرنان اللذان استضافا تجارب التحديث سواء التجارب المفروضة مثل ما استقدمته الحملة الفرنسية أو الاحتلال البريطاني من أنماط يدعون لها الأعمار والتحديث، أو تلك التجربة الممتدة تجربة محمد علي أو تجارب التحول الاشتراكي ثم الانفتاح
 - ب) النطاق المكاني: تكتفي الدراسة بالساحة المصرية وموقف مؤسسة الدعوة (الأزهر الشريف) وما حاق به من ضغوط وما خطط له من تهميش وإخراج من التفاعل الشعبي.

٩- هيكل الدراسة : تقع الدراسة في مقدمة وفصلين وخاتمة

• المقدمة وتشمل تقرير الدراسة ثم تمهيد

• **الفصل الأول:**

أ- التعريف بالمؤسسة ووظائفها

ب- نبذة تاريخية منذ إنشائها حتى نهاية القرن ١٨ .

• **الفصل الثاني:**

أ- المؤسسة وتجربة أسرة محمد علي

ب- المؤسسة والتجربة الثورية الاشتراكية من ٥٢-٧٠

ت- المؤسسة وتجربة الانفتاح ٧٠-

• **الخاتمة:**

وتشمل توصيات الدراسة

• **المراجع**

تجديد التراث لقيادة التحديث في المجتمع المصري
دراسة لاتجاهات عينة من النخبة الفكرية نحو الموروث الثقافي
دراسة مقدمة من / د. حنان محمد عبد المجيد إبراهيم

قضية البحث وأهدافه:

هناك فكرة شائعة في الفكر السوسولوجي تدور حول الازدواجية المجتمعية في المجتمعات العربية، وهذه الفكرة تؤسس لنظرية تفترض وجود قطاعين منفصلين متعارضين في بنية المجتمع، قطاع تقليدي محلي متخلف، والآخر حديث وافد متقدم، ويفترض أصحاب هذه النظرية أن هذين القطاعين في حالة من التصارع. بما لا يسمح لأحدهما أن يسود في المجتمع، وربما يذهب البعض إلى أن هذا الانقسام الاجتماعي الداخلي بين القديم والحديث قد أفضى إلى تشويه في تركيبه وبنية المجتمعات العربية مما أعاق حركة التحديث في شتى المجالات. ومن هنا دعا أصحاب اتجاه الحداثة من التغريبيين إلى إحداث قطيعة معرفية مع التراث حتى يتحقق التحديث، إلا أن دعوتهم تلك لم تفلح في تغييب التراث، ولم تفض جهودهم إلا إلى خلق أشكال مشوهة تدعي التمثل بالنموذج الغربي للحداثة.

وهناك من يعتقد أن المجتمع المصري يعاني من ازدواجية ثقافية ومجتمعية تظهر في استمرار الظواهر والسلوك والقيم والاتجاهات التقليدية بجوار الظواهر والسلوك والقيم والاتجاهات الحديثة الوافدة من الحضارة الغربية. وهذا ما يدعو إلى التساؤل هل المجتمع المصري الذي انتقلت إليه عناصر الثقافة الغربية مع نهاية القرن التاسع عشر مازال حتى وقتنا الراهن ذا طبيعتين بنويتين منفصلتين ومختلفتين ومتصارعتين؟ وهل يصح القول إن الأنساق الاجتماعية ظلت تجمع طيلة عقود ممتدة بين القديم والحديث في ثنائية متوازية؟ وهل بقيت المكونات التراثية والمكونات الحديث متجاورة ومنعزلة دون أن تتفاعل أو يتم استيعاب بعضها في البعض الآخر؟

وربما لا نحتاج للإجابة على هذا التساؤل أكثر من إمعان النظر في الواقع المعاش الذي يبدو محتفظاً بكثير من عناصر التراث التي ظلت حية وماثلة في التفاعلات الاجتماعية، وحاضرة في الوعي الجماهيرية بقوة. بينما يكشف هذا الواقع عن كثير من العناصر الثقافية والمجتمعية الحديثة التي انخرطت في العناصر التقليدية، كما يكشف عن بعض القيم الحديثة التي تم استيعابها في إطار البنية المجتمعية التقليدية، مما أفقدها مضمونها الأصلي وجعلها تصطبغ بمعان جديدة، ومن هنا يثبت الواقع أن المكونات التراثية لم تغب عن الواقع الاجتماعي والثقافي. وأن بعض هذه المكونات قد تلاقت مع المكونات الحديثة الوافدة في كثير من الأحيان، إلا أن ذلك لم ينتج بنية مجتمعية متقدمة. وقد يشير ذلك إلى أن ثمة شروط معينة مفقودة لو إنها تحققت بصورة إبداعية خلاقة خلال تلاقى القديم والحديث لكان بالإمكان تفعيل التراث لتوجيه وقيادة عملية التحديث اللازمة للنهضة والتقدم، إلا أن

الجهود التوفيقية التي بذلت بهدف صياغة تركيبة تجمع بين عناصر التراث ومعطيات الحضارة الحديثة لم تفلح في إحداث التحديث والتحديث المطلوب, ربما لافتقارها لهذه الشروط وربما لأسباب أخرى. وتبحث هذه الدراسة قضية تجديد التراث لقيادة التحديث في المجتمع المصري, واتجاهات عينة من

النخبة الفكرية نحو الموروث الاجتماعي والثقافي, وذلك من خلال عدة محاور تدور حول:

- القاطعة المعرفية مع التراث وتأثيرها على المشروع التحديثي في المجتمع المصري.
- التمسك بالخصوصية التراثية ومدى ملاءمة ذلك في ظل التحولات العالمية الحديثة.
- من أين يبدأ التحديث, وهل يتعارض مع المرتكزات والثوابت القيمة الدينية.
- شروط تفعيل التراث والمعايير الضابطة لتلاقي المكونات التراثية بالمكونات الحديثة.
- كيفية تجديد البنية المجتمعية وتحديثها في سياق يختلف عن النموذج الحدائري الغربي.

ملخص بحث
دور رأس المال الديني
في تحديث المجتمع العربي
د. علي ليلة

يعتبر رأس المال الديني أحد المفاهيم الحديثة في التنظير الاجتماعي، وقد ظهر هذا المفهوم مرتبطاً بمفاهيم رأس المال الاجتماعي، ورأس المال المعرفي، ورأس المال الثقافي، وهي رؤوس الأموال التي تشكل طاقة معنوية تدعم الفعل الإنساني بالقدرة التي تمكنه من إنجاز أهداف محدودة، تماماً مثلما يفعل رأس المال الاقتصادي. في هذا الإطار تشكل المعاني الدينية مصدراً لتأسيس الترابطات والشبكات التي تشكل قاعدة من الثقة المتبادلة، ومن ثم تعد مصدراً أساسياً للفعل الجمعي الذي يسعى لتحقيق أهداف محددة يؤدي إنجازها إلى تدعيم وجود الأفراد وتماسك الجماعات والمجتمع. ارتباطاً بذلك يتجلى رأس المال الديني من خلال مظاهر عديدة.

ويتمثل المظهر الأول في كون المعاني الدينية تشكل الطاقة أو الرصيد المعنوي الذي يستمد منه المجتمع قوته في نضاله لتحقيق أهداف محدودة، تأكيداً لذلك أن المعاني الدينية لعبت دوراً أساسياً في جهاد المجتمعات الإسلامية من أجل حصولها على الاستقلال. حيث شكلت هذه المعاني المخزون الذي وفر للجماعات والتنظيمات الدينية في مجتمعاتنا العربية القدرة على الاستمرار في الصراع من أجل الحصول على الاستقلال، حتى تمكنت إلى جانب جماعات أيديولوجية ونضالية أخرى من تحقيق هذا الهدف.

بينما يشير المظهر الثاني إلى قدرة رأس المال الديني من خلال معانية ومضامينه على تعبئة البشر باتجاه تحقيق هدف مشترك، يدعم عملية التنمية. يؤكد ذلك ما ذهب إليه عالم الاجتماع ماكس فيبر من خلال برهنته على أن القيم البروتستنتية هي التي شكلت المعاني الدافعة لتأسيس النظام الرأسمالي، وكيف تحولت هذه المعاني إلى تراكم اقتصادي شكل أساساً لقيام النظام الرأسمالي. حيث ناظر ماكس فيبر هذه المعاني بفائض القيمة الذي طرحه كارل ماركس كأساس تطور ونمو النظام الرأسمالي. وهو ما يعني أن المعاني الدينية يمكن أن تشكل قيمة مضافة لقدرات البشر الأخرى، تساعدهم في تحقيق إنجازات التنمية والتحديث في مجتمعاتنا. نشير في هذا الصدد إلى الدور الذي لعبته ديانة "الشتو" في التجربة البيانية، والدور الذي لعبته القيم البروتستنتية في التجربة الرأسمالية الغربية، والدور الذي لعبته القيم الإسلامية في التجربة الماليزية والتجربة الإيرانية.

ويشير المظهر الثالث إلى خضوع رأس المال الديني لإعادة الإنتاج بأساليب عديدة. حيث يتمثل الأسلوب الأول من خلال حركة تجديد الفكر الديني، لاستكشاف طبقات المعاني التي تمتلك الفاعلية

في التعامل مع قضايانا والمساهمة في حل مشكلاتنا المعاصرة، وهو ما يعنى إضافة طاقة للفاعلية الاجتماعية والمجتمعية. بينما يتصل الأسلوب الثاني بتطوير المعاني الدينية المعتدلة ونشرها عند البشر، بما يؤكد لديهم القيم السوية التي تساعد في التعامل السليم بين الأنا والآخر. كما تؤسس دوائر متابعة الاتساع فيما يتعلق بتأكيد الثقة في المجتمع، وتعميق القابلية للتبادل على مستويات عديدة سواء داخل الجماعة الواحدة أو بين أعضاء الجماعات المختلفة. بما يؤكد تماسك المجتمع، وتمكينه من القيام بإنجاز الفعل الجمعي.

استناداً إلى ذلك يتباين تعامل المجتمعات مع رأس المال الديني، فقد تعمل بعض المجتمعات باتجاه هدر رأس المال الديني. إما من خلال أداء الجماعات المتطرفة التي تعمل على تحميد المعاني الدينية واحتزالها وتشويهها، بحيث تصبح هذه المعاني مهذرة للتماسك الاجتماعي والثقة المتبادلة. أو من خلال فعل بعض الأنظمة السياسية التي تسعى إلى اختزال دور الدين وفاعليته، واستعباده إلى حدود الضمير الفردي وعدم الاستفادة من هذه المعاني سواء في التعبئة من أجل الفعل الجمعي، أو في الحفاظ على مستوى ملائم من الأخلاق العامة الموجهة لأفعال البشر وسلوكياتهم. على خلاف ذلك تعمل بعض الأنظمة السياسية على تعميق وتطوير رأس المال الديني بحيث يصبح الدين حاضراً بقوة في فضاء المجتمع، بحيث تصبح المعاني الدينية هي الطاقة التي يستدعيها المجتمع ليتخطى موقف الأزمة أو المأزق، أو يلجأ إلى استدعائها حينما يحتاج إلى التماسك الاجتماعي لدفع المجتمع باتجاه فعل شامل ومشترك، كفعل التنمية والتحديث.

في الأصول الثقافية لتجربة الحداثة التركية

بقلم: أ.د. محمد هريدي

قد يظن البعض أن تجربة الحداثة التركية التي بدأت مع إعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٤ ولادة الثورة الكمالية، أو أنها من بنات أفكار الثورة، ولكن الحقيقة أنها كانت نتيجة لمقدمات بدأت منذ مطلع القرن التاسع عشر، كما أنها تتاح لعملية تاريخية قد ترجع إلى القرن السابع عشر، لذلك أثرنا الكشف عن جذور حركة الحداثة التركية وأصولها الثقافية لتحقيق عدة أهداف لعل من أهمها:

١ - محاولة فهم الحاضر من خلال التعرف على أبعاد التجارب ونتائجها في الماضي.

٢ - التعرف على أبعاد تجربة الحداثة التركية.

٣ - الاستفادة من التجربة التركية نظراً لتشابه الجذور الثقافية بينها والتجربة المصرية.

٤ - التعرف على أهمية الجانب الثقافي في تحديث المجتمعات البشرية.

ولتحقيق هذه الأهداف يمكن تقسيم الموضوع إلى العناصر التالية:

- المفاهيم والمصطلحات.
- بوادر انهيار الدولة العثمانية ومحاولات الإصلاح السلفي.
- حركة التغريب في المجتمع التركي في القرن التاسع عشر.
- اتجاه الدولة العثمانية للأخذ بأسباب التحديث على النسق الغربي.
- التيارات الفكرية والاجتماعية التي سادت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين.
- أهم المؤلفات والمترجمات ذات الأثر في الحياة الفكرية والسياسية في الفترة السابقة الذكر.
- مبادئ الثورة الكمالية وجذورها الثقافية.
- الاتجاهات الفكرية والاجتماعية السائدة في المجتمع التركي خلال النصف الثاني من القرن العشرين.
- ملامح التجربة التركية المعاصرة.

نخلص من ذلك إلى نتيجة مؤداها أن جذور التجربة التركية الحديثة ترجع إلى القرن التاسع

عشر.

تجربة التحديث الإيرانية تحويل العقائد إلى رأسمال

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

عكف نظام جمهورية إيران الإسلامية على إحداث ثورة تنموية تهدف إلى تطوير الفكر الإيراني والحركات الإيرانية في مختلف المجالات، باتجاه الأصالة من خلال أساسين: أحدهما عقائدي يتمثل في الخطاب الشيعي الجديد للحوزة العلمية الدينية، والآخر قومي يتمثل في القيم التراثية للشعب الإيراني، مع الأخذ بالوسائل التقنية التي تخدم التوجهات الفكرية والثقافية الحديثة، كأدوات للحركة الثقافية الجديدة. وركز المشرع الحضاري الإيراني في نظريته على العمل، لأن الاجتهاد هو الذي يخلق الابتكار ولا يمنع من الاستفادة من ابتكارات الآخرين. وكان للمؤسسات الثورية والدينية دور في دعم التوجه الثقافي للتنمية. وقد استطاعت إيران أن تحقق قدرًا من النجاح في تحقيق أهدافها المحلية، شجع على استقرار نموذج اقتصادي إسلامي يجمع بين النهضة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

ومن ثم تضمن البحث عدة عناصر رئيسية، هي:

الخطاب الثقافي للحوزة العلمية: وهي مؤسسة دينية شيعية تقوم بالفتوى وتعليم المذهب والتوجيه الديني والثقافي، أصبحت صاحبة الكلمة الأولى في تحديد المنظور الثقافي، ولكنها حرصت على ألا تنفرد بإدارة الحركة الفكرية في المجتمع، فعملت على توحيد العمل بين الحوزة الدينية والجامعات، من خلال قيادة تقوم بعملية إعادة بناء الكيان الثقافي الجديد، وتكوين هيكل فاعل يتناسب مع الحركة الجديدة، والتنسيق مع الكوادر الجامعية في عملية تخطيط وإدارة الحركة على مستوى البلاد، وقد عملت القيادة على إنشاء منابر فكرية وثقافية للجامعيين والطلاب بجمعياتهم المختلفة، وإقامة ندوات وورش عمل ومشروعات ثقافية لتأهيل الطلاب والمثقفين والشباب للتجاوب مع الثورة الثقافية. وكان مشروع الاقتدار الوطني محاولة لإعادة صياغة التكتلات الحزبية وتطوير المتطرفين.

نموذج الإصلاح: جاء الإصلاح نابغًا من ثوابت في الثورة الإسلامية والنظام الإيراني، وبرغم الاستفادة من التجربة الصينية والتجربة اليابانية، إلا أن الإصلاح الإيراني تجربة ذاتية خالصة، تنبع من قيم الثورة والنظام، وتراعي طبيعة الشخصية القومية وتراثها الحضاري والثقافي، وتصب في مصلحة البلاد والشعب.

آليات التنمية: آية جيش حراس الثورة الإسلامية والمسيح: قام جيش حراس الثورة بدور كبير في عملية إعادة البناء والتعمير، خاصة في المناطق المحرومة، وقد شكل البسيج كتائب التعمير وكتائب التعليم، والكتائب الهندسية، والكتائب الإدارية، وكتائب المساحد من جميع الطبقات والفئات، زاد

عدد أفرادها عن ثمانية ملايين شخص في ٤٠٠ مدية بجميع أنحاء البلاد، قامت بخدمات جليلة في مجالي الأمن والتعمير.

آلية جهاد التعمير: أسست مجموعة طلابية جهاد البناء بهدف تقديم مشاريع تنموية وتوسعية للمناطق الريفية، ثم صارت مؤسسة، وتحوّلت إلى وزارة جهاد البناء، ثم أدمجت في وزارة الزراعة لتصبح وزارة الجهاد الزراعي، فكانت ظاهرة ثقافية أدت إلى حركة تنموية واقعية، ولم تتوقف جهود هذه الآلية عند الخدمة في المناطق النائية والمحرومة والحدودية، بل تجاوزتها إلى خارج الحدود للعمل في الدول الفقيرة والنامية في أفريقيا وآسيا.

آلية المنظمات الأهلية: تكونت هيئات ومؤسسات غير حكومية من أموال الخمس والتبرعات والزكاة، كان لها دور في دعم التوجه الثقافي للتنمية، وهي هيئات غير هادفة للربح تمارس أعمالاً تجارية وإنتاجية وبنكية، بجانب الخدمات الاجتماعية، والبعض منها يقوم بدور دعائي للحماية والتأييد والتعبئة العامة وتدریس العقائد.

آلية النفط: لقد استفادت إيران بالنفط للخروج من عزلتها السياسية ولكسر الحصار الاقتصادي، ولتحقيق مكاسب سياسية وحل مشاكل التنمية مع الحكومة، ونقل التكنولوجيا.

آلية السوق (البازار): للبازار دور سياسي واجتماعي وثقافي، وله مشروعات ثورية وتنموية كثيرة، حتى أصبح النظام يعتمد على حركة البازار في دعم عملية التنمية.

آلية النشاط النسائي: تهتم عملية التنمية في إيران بتخصيص دور للمرأة في تنمية المجتمع فضلاً عن نشاءها السياسي من خلال عدة قنوات.

نماذج من الإنجازات: البرنامج النووي: يعتقد الإيرانيون أنهم نجحوا في أن يجعلوا لأنفسهم برنامجاً نووياً، يقف على أقدامه رغم الضغوط والتهديدات والحصار الاقتصادي، وقد ساعد في إنجاز عناصر عديدة أهمها: ربط البرنامج بأصالة الأمة، ربط البرنامج بالعميقة، ربط البرنامج بالتنمية واللحاق بالنموذج الآسيوية الاكتفاء الذاتي، الاتجار في التقنية النووية، التأكيد على القيام بدور إقليمي قوي.

نموذج النجاح الإيراني في العراق (تحويل التهديد إلى فرص): إن هدف النفوذ الإيراني في العراق ليس سياسياً أو أمنياً أو مذهبياً فقط، بل الاستفادة من الظروف الاقتصادية التي تمر بها العراق، فتجارة الترانزيت يمكن أن تزيد من نفوذ إيران.

مشروع التحديث: يشير المشروع إلى أن الدين هو أقدم صرح وظاهرة إنسانية، وتطلعات الجمهورية الإسلامية الإيرانية فلي أفق سنة ٢٠٢٥م: تتمثل في خطة تتضمن: التنمية الاقتصادية والعلمية والتقنية، التنمية الاجتماعية، التنمية الثقافية، التنمية السياسية.

من الواضح أن المنظور الثقافي الذي أرساه نظام ولاية الفقيه سوف يبرز في عملية التطبيق من للمشروع خلال المرحلة المقبلة، مع بعض التعديلات الضرورية التي تتناسب مع طبيعة هذه المرحلة والظروف العالمية. إن الأمل في مستقبل واعد لإيران يتوقف على قدرتها في صيانة ثقافتها الدينية، لا في الظواهر بل في وجدان الشعب، والعزّة هي المعوّل عليها لتحقيق تنمية حقيقية في المجتمع، لذلك ينبغي إعادة النظر في أسلوب التفكير تجاه إيران، والتعامل معها.

ملخص بحث

التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية؛ أضاء ودروس

أ.د. علي جلبي

تهدف الورقة إلى تسليط الضوء على التجربة الماليزية في التنمية، وذلك من خلال الأبعاد الأربعة التالية: السياسة الاجتماعية الماليزية، التنمية الاقتصادية الماليزية والمعادلة الصعبة، تنمية الموارد البشرية، وأخيرا التكامل الثقافي. وكذلك، استخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها في توجيه تجارب التنمية في الدول العربية.

وتعتبر التنمية الإنسانية بمثابة عملية مستمرة تعنى بتحقيق التقدم صوب أهداف الألفية الثالثة التي وافقت عليها دول العالم. ولقد تبنت ماليزيا سياسات اجتماعية تنطلق من فلسفة جديدة، تجمع بين النمو والتوزيع المتساوي للنتائج القومي المحلي، وتقوم على تحقيق هدف نهائي يتمثل في الوحدة القومية، وأن تعيش الجماعات ذات الأصول العرقية والريفية المتعددة في سلام وانسجام. وقد وضعت استراتيجيات للتخفيف من حدة الفقر وإعادة بناء المجتمع الماليزي. ولم تؤسس السياسة على عقد اجتماعي، وإنما على الإجماع الجماهيري، وعلى سياسة ليبرالية منفتحة تنسجم مع تقاليد البلاد.

وحاولت التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية تحقيق المعادلة الصعبة، والجمع بين المصالح الوطنية الاقتصادية لماليزيا ومواجهة سلبيات العولمة. واعتبرت النمو والتحديث والتصنيع بمثابة أولويات اقتصادية وطنية يمكن إنجازها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص من ناحية، والشراكة بين الأعراق والفئات الاجتماعية في ماليزيا من ناحية أخرى. وأخذ نصيب الصناعة التحويلية في بنية الاقتصاد الماليزي ينمو بشكل واضح، ونمت الصناعات التصديرية بمعدلات كبيرة، ووضعت ضوابط على تطور هيكل الاستثمارات الأجنبية.

واهتمت التجربة الماليزية بتنمية الموارد البشرية، ومواجهة التحديات الاجتماعية، والتوافق مع حاجات بيئة جديدة مصنعة، والعمل على إحداث تغيير في الموقف الفعلي للشعب الماليزي ككل، وتطوير قيم العمل التي تساير المجتمع الحضري الذي بلغ درجة عالية في التصنيع والعناية بالتعليم، وخاصة التوسع في نظم فكرية بعينها في مقدمتها العلوم، والرياضيات، واللغة الإنجليزية، وإعلاء قيمة المرأة، ودفعها للعمل في كل المهن بما في ذلك القوات المسلحة.

وتميزت التجربة الماليزية في التنمية بالتركيز على التكامل الثقافي، وهنا نؤكد ضرورة وإمكانية التواجد المشترك والمتجانس بين سكان ماليزيا الأصليين والمهاجرين من الصين، وتقاسم السلطة السياسية بين الجماعات العرقية والهنود والصينيين وغيرهم. ولا يمنع اعتبار اللغة الماليزية لغة رسمية من المحافظة على اللغات الأخرى، ولا يمنع اعتبار الدين الإسلامي هو الدين الرسمي من أن تنشط الأديان الأخرى دون معوقات، وأن تصبح بعض عناصر الثقافة غير الماليزية جزءا من الثقافة القومية.

ملخص بحث
محددات السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري
رؤية تقويمية
الدكتورة رباب الحسيني

يرتبط تحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمعات على اختلافها بضرورة إتباع سياسة اجتماعية متكاملة تتجاوز تقييم التقدم الاجتماعي بالنظر إلى النمو الاقتصادي الذي لا يضمن وحده تحقيق الرفاه والرقى ، ومن ثم أصبح هناك إدراك وترسيخ لمفاهيم السياسة الاجتماعية والتكامل الاجتماعي ، وتكامل السياسات مما يعني انه ينبغي العمل على أن تتضمن السياسة الاقتصادية على سبيل المثال أبعاداً اجتماعية تضمن تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية لتوزيع نتائج وثمار النمو الاقتصادي . وعلى الرغم من انه قد تم النظر للسياسة الاجتماعية بطرق مختلفة أما باعتبارها تهتم بقطاعات بعينها مثل الصحة والتعليم والإسكان أو تلك التي تهتم بالمشكلات الاجتماعية كالأمية والبطالة والفقر ، إلا أن النظرة الأشمل تتعامل مع السياسة الاجتماعية باعتبارها تعني التعاون والتنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة من جانب والاهتمام ومعالجة المشكلات الاجتماعية وذلك في إطار دعم الجوانب التنموية من خلال أهداف محددة تحسن أحوال الناس ونوعية حياتهم وترجم هذه الأهداف في برامج قابلة للتنفيذ.

إن الفئات الاجتماعية المهمشة وذات الأوضاع التي تحتاج إلى حماية اجتماعية والذين يعانون من الفقر والبطالة والتعليم المحدود ومحدودية الفرص المتاحة أمامهم هي ذاتها الفئات التي يقع عليها عبء تحمل عدم وجود سياسة اجتماعية تضمن لها التوزيع العادل للفرص والموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية .

وتعالج الورقة أهم محددات السياسة الاجتماعية والتي يمكن إيجازها على النحو التالي :

- أن أحد محددات وركائز السياسة الاجتماعية المتكاملة هي في الاعتماد على خاصية تراكم الخبرات ، بحيث يتم صياغتها بشكل يسمح بمتابعتها ولا تصبح سياسة اجتماعية مؤقتة لمعالجة مشكلات طارئة ، أو مشكلات غير حقيقة .
- يعد استيعاب كافة القوى المجتمعية عنصراً أساسياً لنجاح السياسة الاجتماعية ، فهي سياسة للمجتمع تتبع آليات تسمح بمشاركة الناس في وضعها وتقييمها ، ومن ثم فمشاركة الفئات المستهدفة بالسياسة الاجتماعية وكذلك قوى المجتمع المدني هي عناصر أساسية (مشاركة الجماهير) .
- ارتباطاً بالمشاركة الاجتماعية يتم تعزيز المسؤولية الاجتماعية لكافة قوى المجتمع .

- توظيف الخارج لصالح الداخل ، إن الاحتياج إلى بنية داخلية داعمة للسياسة الاجتماعية لا يقل أهمية عن الاحتياج لبنية خارجية داعمة ، فالمشاكل الكبرى أصبح لها طبيعة عالمية . وعلى هذا فينبغي استثمار القوى الخارجية للمساهمة في تدعيم السياسة الاجتماعية الداخلية التي تعني التفكير في الحلول والإجراءات العلاجية ، مثل : شبكات الأمان . ومن ثم فلا سبيل للتقدم ما لم يحدث وضع سياسة اجتماعية تراعي معايير (الإنصاف - الشفافية - الكفاءة - احتياجات الفئات المستحقة للرعاية الاجتماعية) .

وتنصب معالجة الورقة على تناول المحاور التالية :

أولاً : السياسة الاجتماعية ، المفاهيم الأساسية.

ثانياً : محددات السياسة الاجتماعية في مصر .

ثالثاً : مناهج تقييم السياسة الاجتماعية.

ملخص بحث

التحضر والاستبعاد الاجتماعي في مصر

Urbanization and Social Exclusion in Egypt

أ.د. مصطفى خلف عبد الجواد

موضوع الاستبعاد الاجتماعي موضوع حيوي وكاشف لطبيعة البنية الاجتماعية، ومؤشر على أداء هذه البنية لوظائفها. وتزداد أهمية هذا الموضوع عند ربطه بظاهرة التحضر في مصر، واستشراف مستقبل هذه العلاقة في سياق حصاد سياسات التنمية.

ويقصد بالاستبعاد الاجتماعي "عملية تحول دون المشاركة الكاملة للأفراد والجماعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما تحول دون ممارسة حقوقهم".

وبذلك ينطوي تعريف الاستبعاد الاجتماعي على ثلاثة عناصر:

- أن الاستبعاد يشير إلى الأفراد والشرائح والجماعات.
- إنه يجسد الحرمان القائم في المجتمع.
- إنه يتأسس على العلاقات الاجتماعية الموجودة.

ويهدف هذا البحث إلى تحليل مظاهر الاستبعاد في مصر في المناطق الحضرية تدرجاً من المدن الكبيرة إلى المدن الصغيرة. ويتم التركيز هنا على عدم مظاهر للاستبعاد الاجتماعي منها: الفقر، والامية، والتسرب، والبطالة، وعمالة الأطفال، والاستبعاد السياسي، بالإضافة إلى الاستبعاد المكاني الذي يتمثل في المناطق العشوائية وجيوب الفقر من ناحية، والأحياء الراقية ونوادي الصفوة من ناحية ثانية.

كما يحاول البحث استشراف مستقبل العلاقة بين التحضر والاستبعاد الاجتماعي استناداً إلى الإسقاطات السكانية حتى عام ٢٠٢٠، وانعكاسات ذلك على البناء الاجتماعي ومسيرة التنمية في المجتمع المصري.

وترتكز الدراسة على مجموعة من المؤشرات المتاحة من تقارير التنمية البشرية للمحافظات، ومنها دليل التنمية البشرية ومكوناته (الصحة، والتعليم، والدخل) والحرمان البشري، والمؤشرات الديموجرافية (معدل المواليد الخام، ومعدل الوفيات الخام، ومعدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة، ومعدل الإعالة الديموجرافي، ونسبة الإحلال لقوة العمل، ومعدل وفيات الرضع)، ونسبة السكان تحت خط الفقر، والأطفال دون الخامسة ناقصي الوزن، ونسبة الأسير التي تحصل على مياه مأمونة، بالإضافة إلى عدد المناطق العشوائية ونسبة السكان فيها.

ويستكمل الباحث معالجة القضايا السابقة بدراسة ميدانية على عينة من الشرائح المستبعدة وفقاً لأشكال الاستبعاد: الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي في مناطق حضرية مختلفة بهدف تدعيم منظور علم الاجتماع إلى هذا الموضوع، وتقديم بعض التوصيات بالسياسات الاجتماعية في مصر.

ملخص بحث

الأحياء العشوائية تعبير عن التحضر المشوه في العالم العربي

أ.د. ثروت إسحاق

تناقش الورقة الراهنة عدة محاور أولها التحضر المشوه في العالم الثالث حيث أشار الباحث إلى مشكلة الأحياء العشوائية في أفريقيا حيث تجذب المدينة الأولى عادة المهاجرين من الريف إليها الأمر الذي يسهم في التحضر الزائد للمدن المتروبوليتانية كما أشار كذلك إلى انتشار الجيوب الحضرية ومناطق السكن العشوائي وقارة آسيا كما ألمح إلى تضخم أحياء "واضعي اليد" في أمريكا اللاتينية.

وأشار المقال إلى محاولة بعض الباحثين وتفسير نمط الأحياء المتخلفة **Slums** في ضوء مفاهيم بعينها كالهامشية الاقتصادية، وازدواجية البناء الاقتصادي، والعمل بالقطاع غير الرسمي بينما ركن العديد من الخبراء كذلك على مشكلات هذه المناطق التي من أبرزها ارتفاع معدلات الجريمة وتدهور صحة الإنسان.

وقد ركز المقال على خطورة التحضر الزائد **over urbanization** على مدن العالم الثالث حيث تقصى إمكانيات هذه المدن عن الوفاء بحاجات السكان فيها.

ثم أشارت الورقة إلى التدهور الحضري في العالم العربي حيث شهد العالم العربي نمواً حضارياً متسارعاً كما هو الحال في القاهرة، والخرطوم، والرياض، والدار البيضاء وأشار إلى لأن نسب من يسكنون في أحياء غير مخططة وغير قانونية في معظم المدن العربية يتراوح بين ٣٠: ٦٠% وهي نسبة كبيرة بينما أوضحت دراسة أجراها المعهد العربي لإنماء المدن سنة ١٩٩٧ إلى أن ٦٠% من العشوائيات في العالم العربي توجد على أطراف المدن، و ٣٠% توجد خارج النطاق العمراني، ٨% تستقر وسط العواصم. ما كشفت الدراسة أن ٧٠% من العشوائيات قد شيدت بصورة فردية، ٢٢% بصورة جماعية.

وتفتقر هذه المناطق للمياه النقية، والصرف الصحي، وتنتشر بها الجريمة والمخدرات، والاعتداء على الممتلكات، والعنف والإرهاب بأشكاله المختلفة.

واتضح كذلك أن ٤٧% من سكان العشوائيات في حلب قد نزحوا من الريف، ٣٤% من المدن المجاورة. وفي مدينة الرياض السعودية، وفي الكويت توجد كذلك أحياء عشوائية وتبذل هذه الدول الجهود المستمرة لتطويرها.

وقد قدرت عدد المناطق العشوائية في مصر بنحو ١٠٣٤ منطقة عشوائية بنية مواتية لانتشار الجريمة والمهين الهامشية، كما أن التواجد الأمني بالمناطق العشوائية ضعيف نسبياً.

واستعرضت الورقة في محورها الثالث الأحياء العشوائية في المجتمع المصري إذ يصل سكان العشوائيات في القاهرة (منتصف التسعينيات) إلى نحو ٣ ملايين نسمة والجيزة ٢,٦% والقلوبية ١,٣ مليون ويفصح هذا عن نقص القدرات المادية مما ينعكس سلباً على التنمية، بينما يقترب العدد من مليون نسمة في الإسكندرية، وتصل نسبته إلى ٥٩% في دمياط، و٦٣% في أسبوط.

وفي هذه الأحياء العشوائية يزداد التزاحم، وتنتشر الأمية والفقر، والانحرافات الاجتماعية تهدد بدورها النمط السائد للحياة حيث يعيش الناس في اليد للفهم.

وقد دلت الباحثة على انتشار العشوائيات وسكان المقابر من خلال ذكر العديد من هذه المناطق المنتشرة في مدينة القاهرة، حيث أوضحت نتائجها انتشار أنماط العلاقات الاجتماعية (شبه الأولية) ويزداد التمرکز حول مشاكل المتزل مع الاهتمام بالثلة بينما يعاني الناس من المشاكل نتيجة لنقص قدراتهم من الأمية والبطالة، والديون المادية، والمرض وتخفض الإنتاجية وتنتشر ثقافة فرعية **subculture** فمن الواضح أن الثقافة المنتشرة لا تتسجم كثيراً مع ثقافة المدينة الأم وتفصح الدراسات المختلفة عن تقاعس الجمعيات الأهلية والحكومية عن حل المشاكل القائمة.

وفي المحور الرابع من المقال يناقش الباحث عن ارتفاع حجم سكان الأحياء العشوائية وسكان المقابر في مصر ويستعين بدراسات أجنبية تمت في العاصمة المصرية توضح صورة الحياة في هذه المناطق العشوائية ثم يناقش دور المسكن، والحارة، والمقهى والسوق والجيرة في الحي الشعبي حيث يتم تعزيز التفاعل بين هذه المحاور ويبرز دور السكان في دعم التفاعل بين المنطقة في ناحية وهذه المؤسسات في جهة أخرى.

وفي النهاية لا يقلل المقال من الاهتمام بتطوير هذه المناطق وتوفير المساكن الجديدة والاهتمام كذلك بتعزيز أساليب الحياة الكريمة في مناطق الطرد، غير أنه يلفت النظر لأهمية رفع قدرات الذكور والإناث في هذه المناطق ودعم التنمية البشرية وأخيراً البحوث الجادة عن هذه المناطق، وإشراك الناس في حل مشاكلهم وتحسين أوضاعهم وحث مؤسسات المجتمع المدني جنباً إلى جنب مع الحكومات لمساعدة الناس في تطوير واقعهم.

ملخص بحث

التحولات المجتمعية وتغير منظومة القيم بالمجتمع

دكتور/ جمال إسماعيل الطحاوي

من المتفق عليه أن منظومة القيم السائدة في أي مجتمع من المجتمعات النامية والمتقدمة تعد مؤشراً أساسياً لمستوى التطور الاجتماعي -الاقتصادي بالمجتمع. وفي ذات الوقت فإن نسق القيم نتاج طبيعي للظروف الاجتماعية -الاقتصادية بالمجتمع.

وتؤكد مختلف الدراسات الاجتماعية بوجود علاقة تبادلية بين نسق القيم والواقع الاجتماعي -الاقتصادي، فكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر، ولقد شهد المجتمع المصري خلال العقود القليلة الماضية ابتداء من منتصف القرن العشرين تحولات في مختلف جوانب الحياة نتيجة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أدت إلى إعادة صياغة منظومة القيم بالمجتمع فتغيرت بل ضعفت في معظمها. تلك القيم التي ظلت لفترات تاريخية طويلة قريبة من الثبات النسبي مثل قيم العمل والإنجاز وقبول الآخر والتدين والتعاون والمشاركة والتعليم وغيرهم. فضعفت الموروثات الثقافية أمام هذه العوامل، ولم تعد قادرة على الحفاظ على القيم الإيجابية التي تجذرت بالمجتمع. وإن هذه التحولات أخذت أشكالاً عديدة (الاقتصادية -السياسية - الاجتماعية -الثقافية) تفرض على مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية وفي المقدمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تعيد صياغة آليات عملها من أجل الحفاظ على هوية المجتمع وكيانه بعدم انهيار منظومة القيم باعتبارها الأفعال المرغوب فيها في المجتمع، والتي يقررها أعضائها وتعود عليهم بالنفع والسعادة وفي ذات الوقت باعتبارها موجهات للسلوك الإنساني.

وفي هذا الإطار تتناول الورقة البحثية الراهنة إلقاء الضوء على مظاهر التحولات المجتمعية التي طرأت على المجتمع المصري ومنظومة القيم التي تأثرت سلباً بتلك التحولات ثم عرض لأدوار مؤسسات المجتمع المختلفة الحكومية والأهلية من خلال تصور مقترح لكيفية تفعيل أدوار هذه المؤسسات.

وأخيراً تحاول الورقة الإجابة على تساؤل رئيسي ما مستقبل المجتمع المصري في ظل هذه التحولات الداخلية والخارجية التي عصفت بمنظومة القيم الإيجابية في المجتمع المصري.

ملخص بحث
الثقافة الحضرية وقابلية التحديث
بالمجتمعات العربية
أ.د محمود فهمي الكردي

تعرض ثقافتنا العربية على مر تاريخها وحتى الوقت المعاصر لمحاولات تحديث تجرى على كافة الصور: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهى في ذلك ليست الحالة الوحيدة أو النموذج الشاذ لتعرض ثقافة "مجتمعية" لمثل تلك المحاولات من التحديث.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد يدور حول الثقافة الحضرية وقابلية التحديث وصلة ذلك بالتغيرات المجتمعية التي تجرى على ساحة المجتمعات العربية، أو بمعنى أكثر وضوحاً: "هل مجتمعاتنا العربية بما تشمله من ثقافة حضرية تعد أكثر (أو أقل) ميلاً للتحديث من خلال المحاولات التي تجرى بتلك المجتمعات"؟.

ويتحدد الهدف الرئيسي من وراء هذه المحاولة البحثية في التعرف على طبيعة العلاقة بين الثقافة الحضرية الراهنة بالمجتمعات العربية ومحاولات التحديث التي تجرى، الأمر الذي يكشف عن مدى قابلية هذه المجتمعات لعملية التحديث.

وفي ضوء هذا الهدف تتحدد أهم العناصر التي تضمها الورقة على النحو التالي:

أولاً: جذور الثقافة الحضرية وأصولها في المجتمع العربي:

لم تنشأ الثقافة الحضرية في المجتمعات العربية في لحظة تاريخية فاصلة يؤرخ لها دائماً هناك جذور أفرزتها وساعدت على نموها ويستغرق ذلك بطبيعة الحال فترات تاريخية قد تطول وقد تقصر. ومن الأهمية بمكان التعرف عن كثب على جذور هذه الثقافة.

ثانياً: بنية الثقافة الحضرية العربية بين التقليدية، ومحاولات التحديث.

أجريت - ولا تزال - على ساحة المجتمعات العربية تجارب ونماذج ومحاولات تحديثية عديدة على مر تاريخها، غير أن الخصائص التقليدية التي تميز ثقافة المجتمعات العربية قد وقفت دائماً حجر عثرة أمام محاولات التحديث - على كثرهما - تلك التي جرت في هذه المجتمعات.

ثالثاً: متغيرات التأثير في الثقافة الحضرية في ظل محاولات التحديث.

لا يمكن استثناء الثقافة الحضرية التي تميز مجتمعاتنا العربية من ذات المتغيرات التي تؤثر في حركة المجتمعات وتغيرها على مر الزمن. وتجلب محاولات التحديث ذاتها متغيرات خاصة بها تؤثر في مسيرتها بل وتحدد آلياتها، ومن ثم تؤثر لإمكانات نجاحها.

رابعاً: آثار مترتبة على غياب التحديث في الثقافة الحضرية العربية.

اصطدمت محاولات التحديث التي جرت على الساحة العربية بمعوقات عديدة ارتبطت في الأساس بالبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، الأمر الذي انتهى إلى فشل الكثير من هذه المحاولات مما ترتب عليه آثار بالغة الخطورة.

مكافحة الفساد بين القانون ومتطلبات تنمية المجتمع العربي

نحو إطار قانوني فاعل لتحقيق التنمية وحقوق الإنسان

د. محمود بسطامي شعبان

يعد الفساد أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات في العصر الحديث، فهو يشكل تهديداً ليس فقط للبيئة، وحقوق الإنسان، والمؤسسات الديمقراطية، والحقوق والحريات الأساسية، بل أنه يقوض التطور، ويعمق الفقر، بالنسبة للملايين في كل أنحاء العالم. فإذا سمح له بمواصلة خلق أنظمة مشوهة يحكمها الجشع وليس حاجات الناس وزعزعة تطور القطاع الخاص، فسيؤدي حتماً إلى التنكر لأهم الحاجات الإنسانية. حيث يبدو من الشائع اختلاس المساعدات والمنح الأجنبية المخصصة لبرامج التنمية وتخفيف المعاناة التي تسببها الحرب أو الكوارث الطبيعية، إذ أن جزءاً على الأقل، من هذه الأموال يكرس في الغالب للإثراء المالي للمسؤولين الفاسدين. ويظهر أكثر وجوه الفساد إثارة للحزن في الأقطار الأكثر فقراً، حيث يكثر البؤس وعدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية، ومع هذا، فإن الفساد في القطاع العام يواصل الازدهار، وفي هذه الدول، فإن رشوة المسؤولين العموميين هي أيضاً "سرقة من الفقراء".

بالرغم من كثرة التشريعات العربية التي تستهدف ممارسات الفساد، فإن أفضل ما يمكن أن يقال عن مردودها العملي أنه متواضع جداً، مما يعكس فشل سياسات مكافحة هذه الظاهرة وقصورها عن ملاقات تطلعات المواطنين وتدعيم ثقتهم في الاقتصاد، وعن مواكبة موجه العولمة والتحديث الاقتصادي التي بدأت تحتاج الوطن العربي منذ فترة.

فالفساد ظاهرة تتعدد جوانب تشخيصها السياسي والاقتصادي والثقافي والقانوني بقدر ما تتنوع محاور المواجهة التي ينبغي إتباعها، سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد عبر الوطني. ولاشك أن كل مواجهة فعالة وناحجة تتوقف بالضرورة على تشخيص دقيق يستوعب مختلف العوامل الفاعلة في ظاهرة الفساد في سبيل تحقيق الفاعلية لبرامج التنمية للمجتمع العربي.

وعلى ذلك فسوف نحاول الورقة دراسة مدى فاعلية القانون في كبح جماح الفساد في مصر والعوامل التي تهدد هذه الفاعلية وتبرز الحاجة إلى طرح بديل يساهم في تحقيق الفاعلية لبرامج مكافحة الفساد ينطلق من واقع المجتمع العربي.

المبادئ العامة لمرجعية التحديث

في المجتمع الإسلامي المعاصر

د. إبراهيم البيومي غانم

أولاً - معنى المرجعية

المرجعية هي مجموعة المبادئ والموجهات المعيارية الكبرى التي ترشد إلى ما هو صواب وما هو خطأ، ما يجوز وما لا يجوز من منظور المصلحة المعتبرة للمجتمع. وللمرجعية سلطة نظرية مطلقة من كل وجه ومن كل اعتبار في الفصل بين ما هو صحيح وما هو خطأ

ثانياً - مستويات المرجعية الإسلامية:

كثيراً ما يقع الخلط بين المصدر الأعلى (القرآن والسنة النبوية الصحيحة) ، وبين مصادر التراث الإسلامي الأخرى وفي مقدمتها الفقه، والممارسة السياسية للدولة الإسلامية عبر مراحلها التاريخية المختلفة، وقد يصل الخلط إلى حد إلغاء التمييز بين "الإسلام" و "المسلمين" ، وبين نظريات الفقه واجتهادات العلماء من ناحية، وممارسات الدولة وقرارات الحكام والسلاطين من ناحية أخرى، ومن ثم يكون من اليسير الاستدلال بخطأ في الاجتهاد أو في الممارسة على بطلان المبدأ أو عدم جدواه، والأكثر خطأ من ذلك أن يتم حبس المبادئ والقيم المجردة التي جاء بها الإسلام في حقبة تاريخية محددة لا تتعدها.

ولتفادي مثل هذا النوع من الخلط فإنه من المفيد التأكيد على الآتي:

١ - أن القرآن والسنة هما أصل شريعة الإسلام، وفيهما بيان الإرادة الإلهية؛ التي نزل بها الوحي على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم لتكون منهاجاً يهتدي به البشر في ترتيب شئون حياتهم، وفي تنظيم علاقاتهم بعضهم ببعض، وفي تحقيق مصالحهم العامة منها والخاصة. وشريعة الإسلام بهذا المعنى هي الأصل، وهي المرجعية العليا للحكم على تصرفات البشر وتقييم أعمالهم وسلوكياتهم في كل زمان ومكان.

وإن وصف أمر ما بأنه "أصولي" أو "شرعي" معناه أن الأساس الذي بنى عليه مستمد من القرآن والسنة، وبالنسبة لموضوعنا فإن قواعد التعامل الدولي أو الخارجي -شأنها في ذلك شأن قواعد التعامل الداخلي- إنما تستمد شرعيتها في المنظور الإسلامي من ارتباطها بتعاليم الإرادة الإلهية المعبر عنها في أصل الشريعة، وليس من ارتباطها بالإرادة الخاصة بالحكام أو بالدول، أو بأية اعتبارات أخرى، وهذا مستوى معياري له طابع مجرد، ويتسم بالثبات والصلاحية لكل زمان ومكان، أما

تقدير الظروف والملابسات التي تحيط بعملية صنع القرار واتخاذها اهتماماً بتلك الإرادة الإلهية فمستوى آخر له طابع عملي، ويتسم بالتغير والاختلاف والتنوع حسب ظروف الزمان والمكان.

٢- أن تراث الفقه الإسلامي هو حصيلة الاجتهاد البشري الذي قام به العلماء؛ وهم يسعون لاستنباط الأحكام الشرعية التي تتعلق بتفاصيل الحياة العملية اليومية، وتكييفها وفق مقتضيات المبادئ والقيم الإسلامية الأصولية، بما يسمح في النهاية بصياغة حياة الأفراد والجماعات والأمم على هداها.

وعليه فإن موضوع الفقه هو "العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية"، وذلك عبر النظر العقلي في النصوص وبذل الوسع في فهمها واستخراج الحكم منها، أو استنباط حكم جديد لأمر مستحدث (لا نص فيه)؛ من خلال عمليات التمثيل، أو "الاستقراء أو الاستدلال القياسي".

وإذا نظرنا إلى "الفقه" بهذا المعنى في مجال العلاقات الدولية فسوف نلاحظ أنه لم يكن مساوياً للقرارات والسياسات الفعلية للدولة الإسلامية في أي مرحلة من مراحلها التاريخية - بعد العهد النبوي - مع الإقرار بأن تلك القرارات والسياسات قد استندت إليه، وأسهم هو بدرجة أو بأخرى في بلورتها وصياغتها، وبالطبع في تقويمها والحكم عليها من الوجهة الشرعية .

٣- أن ممارسات الدولة الإسلامية في مجال العلاقات الخارجية - كما هي في مجال الشؤون الداخلية - هي عبارة عن اختيارات للسلطات المسئولة، وهي محددة من حيث الزمان والمكان والوقائع، وهذه الممارسات يمكن الحكم على "شرعيتها" بمعرفة مدى التزامها أو ابتعادها عن الإجماع الشرعي الذي يحيط بها في كل مرحلة من مراحلها.

وكما أن احتمالات الخطأ في الاجتهاد الفقهي واردة، فإنها واردة أيضاً في الممارسات السياسية المبنية على اختيارات محددة، بل إن من المنطقي في هذا المستوى العملي أن تزيد احتمالات مجانبة الصواب؛ حتى في ظل توفر الاقتناع بالمبدأ العقيدي، والأخذ بمقتضيات الاجتهاد الفقهي؛ إذ أن ثمة عوامل أخرى كثيرة - داخلية أو خارجية وموضوعية ونفسية أو ذاتية - تؤثر بلا شك في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات.

إن ما نود قوله - باختصار - هو أن معطيات الممارسة التاريخية للسياسة الإسلامية في مجال العلاقات الدولية لا ترقى إلى مستوى المعطيات "الفقهية الاجتهادية" في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية الإسلامية، وأن هذه المعطيات الفقهية ذاتها - على أهميتها - لا ترقى إلى مستوى المعطيات

الأصولية العامة التي جاءت بها الشريعة في أصلها الأول (القرآن والسنة) ، وأن هذه العلاقة التراتبية بين أصل الشريعة، والاجتهادات الفقهية، والممارسات التاريخية، يجب أن تكون واضحة تمام الوضوح في الأذهان من حيث حجية كل منها، ومدى إلزامية ما تقدمه من معطيات تخص عملية التأصيل للعلاقات الدولية من المنظور الإسلامي، كما أنه من الأهمية بمكان في هذا السياق التمييز بين "الثوابت" التي تقدمها أصول الشريعة و "المتغيرات" التي تتضمنها آراء الفقهاء واجتهاداتهم، وخاصة فيما يتعلق بالممارسات التاريخية لتطور الدولة الإسلامية، وأنه لا يمكن أن يحل أحد المتغيرات محل أحد الثوابت؛ لا من حيث حججته، ولا من حيث إلزاميته ووجوب العمل به.

ثالثاً: المكونات الأساسية للمرجعية الإسلامية

- ١- نقض السلطة الدينية وتقويض أركانها وتخفيف منابعها. السلطة الدينية هي تلك التي تدعي أن لها حق صغر أم كبير في التدخل ضمير الفرد أو الرقابة عليه أو معاقبته أو الحكم عليه بالكفر أو الإيمان بدعوى أن صاحب هذه السلطة — فرداً كان أو مجموعة أو طائفة أو حزباً أو فئة — ينطق باسم الله، أو مبعوثاً من لدنه، أو واسطة بينه وبين الناس، أو مفوضاً من الله تعالى. بهذا المعنى جاء الإسلام ليحارب مثل هذه النمط من السلطات ويخلص البشرية من شروره.
- ٢- تحرير العقل من كل قيد ، وخاصة قيود التقليدي، والخرافة ، والأمية . وإطلاق حرية التفكير وإعمال العقل باعتباره النعمة الكبرى التي أنعم الله بها على بني الإنسان، وجعل التفكير فريضة إسلامية المقصر فيها كالمقصر في الصلاة والزكاة وسائر فرائض الإسلام.
- ٣- أن الإنسان معصوم الدم والعرض والمال بأدميته فقط، فكل من ثبت له وصف الآدمية؛ أي كونه من بني آدم هو لا يحل لأي كان أن ينال من كرامته، أو عرضه، أو دمه، أو ماله، إلا بجناية ارتكبتها وفق قواعد القانون، وبحكم قضائي.
- ٤- العمل ، والعمل وحده — ذهنياً أو بدنياً — هو المصدر الوحيد للكسب، ويطلق كل مصدر آخر للكسب مثل الرشأ، والسرقه ، والغصب، وأكل المال العام، والاستيلاء على ممتلكات الغير بالباطل.
- ٥- إقرار العدل لإبطال الظلم. والعدل هو إعطاء كل ذي حق حقه، دون زيادة أو نقصان؛ لأن أي زيادة لجهة شخص أو فئة أو جماعة ، هي في ذات الوقت نقصان من جهة شخص أو فئة أو جماعة أخرى وهضم لحقوقها. والنقصان يؤدي إلى النتيجة نفسها.
- ٦- إقرار التعددية الدينية ، وحماية المختلفين في العقيدة وحقهم في البقاء عليها، وتجرىم أي عدوان يقع عليهم بسبب عقيدتهم. ومن باب أولى إقرار التعددية الفكرية والسياسية، واختلاف الآراء

في تقدير المصلحة وصوغ السياسية الملائمة للمنفعة العامة، ورفع كفاءة المجتمع على مواجهة مشاكله وتحسين نوعية حياة أبنائه؛ كل ذلك تقرر المرجعية الإسلامية الاختلاف والتعدد فيه وتجعل الفيصل في اختيار رأي على آخر، وتفضيل سياسية أو برنامج على برنامج لرأي أصحاب المصلحة وهم جمهور الشعب.

٧— عدم الاعتراف لفرد أو حزب أو جماعة أو فئة أو طائفة كائنة ما كانت بأنها تمتلك وحدها الحقيقة الكاملة، أو إنها معصومة من الخطأ، ولهذا أمرت المرجعية الشورى، والاستشارة طريق مساعد على التوصل إلى الصواب النافع والمحقق للمصلحة.

٨— الأمر ببناء القوة وإدانة الضعف. القوة لحماية استقلال الوطن وعزة الشعب وتحريره من أية هيمنة أجنبية تسلبه إرادته، أو تهين كرامته.

٩— الحض على المشاركة وإدانة السلبية والانعزال. إعلاء المشاركة والاهتمام بالشأن العام ومصالح المجتمع، والإنسانية.

١٠— الشورى لمنع الاستبداد

رابعاً: المرجعية وعمليات التحديث ومشكلات التغيير الاجتماعي

سيتم مناقشة أهم قضايا ومشكلات التغيير الاجتماعي وعمليات التحديث في ضوء المبادئ

العامة للمرجعية الإسلامية بالمعنى السابق ذكره.